الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــوع

دور السياسة الإنفاقية في علاج عجز الموازنة العامة

دراسة حالة الجزائر (2000–2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة:

* ملاح كريمة

الأستاذ المشرف:

* دردوري لحسن.

http://www.univ-biskra.dz/

السنة الجامعية: 2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــــرات

بعد شكر الله تعالى وحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم **«من لا يشكر الناس لا يشكر الله»** نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر:

- الأستاذ الكريم **دردوري لحسن** المشرف على هذا العمل على توجيهاته، و إثراءاته الثمينة والقيمة، فهو لم يدخر أي جهدا لإنجاح هذا العمل.
- العائلة الكريمة والتي قدمت لي الدعم المادي والمعنوي وأحاطت بالعناية الفائقة عملي هذا و كانت دوما تتطلع إليه.
- أصدقائي والذين لم يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة والدعم المعنوي الكبير

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الإهـــداء

إلى من قال فيهم عز و جل:

(و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما)(الإسراء23)

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي و اخواتي .

إلى جميع صديقاتي الذين عرفتهم طول المشوار الدراسي راجية من الله تعالى أن يوفقهم في حياتهم العلمية و العملية.

ملخص الدراسة.

بتطور النشاط الاقتصادي تطور دور الدولة وازدادت مهامها وتدخلها وتطورت معها كافة أدوات السياسة المالية وانعكس هذا التطور على مفهوم الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، والاجتماعية ، وتعتبر السياسة الانفاقية احد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للنهوض باقتصادها ومعالجة مختلف مشاكلها الاقتصادية وذالك من خلال ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه والعقلانية في استخدام موارد الدولة ، ذالك أن الإنفاق العام هو مكون أساسي من مكونات الموازنة العامة وهذه الأخيرة تعتبر المرآة العاكسة للوضعية المالية للدولة وكذالك الوضع الاقتصادي لها .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تعتبر السياسة الانفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و التي من أهمها تلبية احتياجات المجتمع و تحقيق التوازن و الاستقرار المالي و الاقتصادي . والجزائر كغيرها من الدول التي تتأثر موازنتها العامة بحجم الإنفاق العام وكذالك كيفية توزيعه ، ومن خلال دراستنا للسياسة الانفاقية في الجزائر للفترة 2000-2016. تبين لنا أن الإنفاق العام في الجزائر في تزايد مستمر وهو ما يؤثر سلبا على رصيد الموازنة العامة ، كما أن هذا الإنفاق يوزع بشكل غير متوازن وفعال حيث تستحوذ نفقات التسيير على الجزء الأكبر من الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: **السياسة الانفاقية ، عجز الموازنة ، الموازنة العامة ، ترشيد الإنفاق العام.**

L’évolution de l’activité économique et l’évolution du rôle de l’État et a augmenté ses fonctions et l’intervention et évolué avec tous les financiers et instruments politiques reflètent cette évolution sur le concept de la dépense publique comme un moyen utilisé par l’Etat dans la réalisation des objectifs économiques, politiques de dépenses sociales est l’un des outils plus importants de la politique financière utilisées par l’État pour promouvoir son économie et d’aborder divers problèmes économiques et que, par le biais de la rationalisation des dépenses publiques et de contrôle,Et l’utilisation rationnelle des ressources de l’Etat, que les dépenses publiques sont une composante essentielle du budget général et ce dernier est le reflet de la situation financière de l’État et la situation économique. Cette étude a conclu qu’un ensemble de résultats la plus importante politique de dépenses est un instrument de la politique fiscale que les travaux pour atteindre les objectifs de politique économique et le plus important a besoin de la communauté et atteindre l’équilibre et la stabilité économique et financière

Et l'Algérie comme les autres Etats touchés par le général budget des dépenses publique décrivant comment distribuer, par le biais de notre politique de dépenses d'investissement en Algérie pour la période $2000-2016$. Spectacle nous que les dépenses publiques en Algérie ne cesse d'augmenter et est négative affectant l'équilibre du budget général, tant que cette dépense est distribué n'est pas équilibré et efficace où acquiert les frais de gestion, la majeure partie des dépenses publiques.

Mots-clés : politique de dépenses . Déficit budgétaire . Budget general; La rationalisation des dépenses publiques

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	–
الاية	–
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول و الأشكال	–
ملخص الدراسة	–
مقدمة عامة	ا–هـ
الفصل الأول: : الاطار النظري للموازنة العامة	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري الموازنة العامة	19–3
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة التطور والأهمية	**6–3**
الفرع الأول: : مفهوم الموازنة العامة.	**3**
الفرع الثاني: تطور مفهوم الموازنة العامة	**5–4**
الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة.	**6–5**
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الموازنة العامة ودورتها	**18–7**
الفرع الأول: خصائص الموازنة العامة	**8–7**
الفرع الثاني : مبادئ إعداد الموازنة العامة	**10–8**
الفرع الثالث : دورة الموازنة العامة	**14–10**
المطلب الثالث: دور الموازنة العامة أهدافها و أنواعها	**18–14**

فهرس المحتويات

الفرع الأول: دور الموازنة العامة	15
الفرع الثاني : أهداف الموازنة العامة	16-15
الفرع الثالث : أنواع الموازنة العامة	18-17
المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة	40-20
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام	37-20
الفرع الأول: مفهوم الإنفاق وقواعده	22-20
الفرع الثاني : تقسيمات النفقات العامة	26-22
الفرع الثالث: حدود الإنفاق العام أسباب تزايده وأثاره	37-26
المطلب الثاني: ماهية الإيرادات العام	40-37
الفرع الأول: مفهوم الإيرادات وتطورها التاريخي	39-37
الفرع الثاني : أنواع الإيرادات العامة	40-39
المبحث الثالث: الاطار النظري عجز الموازنة العامة	46-41
المطلب الاول : مفهوم عجز الموازنة العامة وانواعه	45-41
الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة.	42-41
الفرع الثاني: انواع عجز الموازنة.	45-42
المطلب الثاني: اسباب عجز الموازنة.	45-64
خلاصة	47
السياسة الانفاقية ودورها في علاج العجز الموازني	
تمهيد	48
المبحث الأول: ماهية للسياسة الإنفاقية	52-49
المطلب الأول: مفهوم السياسة الإنفاقية وأدواتها	51-49

فهرس المحتويات

الفرع الأول: مفهوم السياسة الإنفاقية.	49
الفرع الثاني: أدوات السياسة الانفاقية.	51-50
المطلب الثاني: أهداف السياسة الانفاقية.	52-51
المبحث الثاني : ماهية ترشيد الإنفاق العام.	63-53
المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته	56-53
الفرع الأول:مفهوم الإنفاق العام	55-53
الفرع الثاني : متطلبات ترشيد الإنفاق العام	56-55
المطلب الثاني:أساليب ترشيد الإنفاق العام والياته.	59-56
الفرع الأول :أساليب ترشيد الانفاق العام:	58-56
الفرع الثاني: آليات ترشيد الإنفاق:	59-58
المطلب الثالث: أثار ترشيد الإنفاق الحكومي واهم مجالاته:	63-59
الفرع الأول : أثار ترشيد الإنفاق الحكومي.	61-59
الفرع الثاني: أهم مجالات ترشيد الإنفاق العام.	63-61
المبحث الثالث: سياسات خفض الإنفاق العام	65-63
المطلب الأول : تخفيض النفقات التحويلية وتغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف	64-63
الفرع الاول: تخفيض النفقات التحويلية .	64-63
الفرع الثاني: تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف	65-64
المطلب الثاني : التخلص من الدعم الاقتصادي والضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم	65-64
الفرع الأول : التخلص من الدعم الاقتصادي	64
الفرع الثاني: الضغط علي النفقات الموجهة للصحة والتعليم	65-64
المطلب الثالث: امتناع الدولة عن الولوج إلى المجالات الاستثمارية	65
خلاصة	66

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: اليات الانفاق العام في تخفيض عجز في الموازنة العامة في الجزائر 2000-2016	
تمهيد	68
المبحث الأول:الإطار النظري للموازنة العامة في الجزائر	77-69
المطلب الأول:الموازنة العامة في التشريع الجزائري ومبادئها	73-69
الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري	69
الفرع الثاني:مبادئ الموازنة العامة	73-69
المطلب الثاني: النفقات العامة في الجزائر وتبويبها	77-73
الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة في التشريع الجزائري	73
الفرع الثاني: أقسام النفقات العامة في الجزائر	77-73
المبحث الثاني:السياسة الانفاقية خلال الفترة 2000-2008	84-78
المطلب الأول:تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر الفترة (2000-2008)	80-78
المطلب الثاني:رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2008	82-81
المطلب الثالث: تطور مكونات الانفاق العام الفترة 2000-2008	84-83
المبحث الثالث:السياسة الانفاقية في الجزائر خلال للفترة 2009-2013	90-85
المطلب الأول:تطور حجم الإنفاق العام خلال 2009-2013	86-85
المطلب الثاني:تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2013)	88-86
المطلب الثالث: تطور مكونات الانفاق العام 2009-2013.	90-89
المبحث الرابع:السياسة الانفاقية في الجزائر خلال(2014-2016)	
المطلب الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال (2014-2016)	92-91
المطلب الثاني:تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2014-2016)	94-93
المطلب الثالث: تطور مكونات الانفاق العام 2014-2016	96-95

فهرس المحتويات

خلاصة	97
خاتمة عامة	103-101
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة الموازنة العامة	14
02	أنواع الموازنات العامة	19
03	أنواع الايرادات	40
04	تطور الانفاق العام خلال الفترة 2000-2008	80
05	رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2008	82
06	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2008	84
	تطور الانفاق العام خلال الفترة 2009-2013	86
07	رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2009-2013	88
08	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2003-2013	90
09	تطور الانفاق العام في الجزائر للفترة 2014-2016	92
10	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2014-2016	94
11	تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2014-2016	96

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور حجم الانفاق في الجزائر 2000-2008	**79**
02	رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2008	**80**
03	تطور نفقات التسيير و التجهيز 2000-2008	**83**
04	تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة 2009-2013	**85**
05	رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2009-2013	**87**
06	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2009-2013	**89**
07	تطور الانفاق العام في الجزائر للفترة 2014-2016	**91**
08	رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2014-2016	**93**
09	تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2014-2016	**95**

مقدمة عامـــة

يعتبر الإنفاق العام انعكاس لدور الدولة في المجتمع لأنه يعبر عن واجباتها وأولوياتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي ولذالك فان مستوى وحجم ونوع الإنفاق العام مرتبط بشكل كبير بتطور الدولة والأسس التي يقوم عليها نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فهو يحضى في مختلف دول العالم بأهمية بالغة تفسرها العديد من العوامل والاعتبارات لعل أهمها ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الخام وكذالك ما يخلفه من أزمات تمس عملية التمويل العام هذا الأخير الذي نجم عنه العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

وتعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول فهي إدارة تساعد في توجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية العامة أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها أثار في كل من حجم إلا نتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته وهي عبارة إجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة لمدة مقبلة لذا كان من الضروري التحكم بها وموازنتها تفاديا لحدوث أي نوع من العجز والذي يعني عدم قدرة الإيرادات على تغطية حجم الإنفاق المتزايد.

إن ترشيد الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق التوازن في الموازنة العامة كما قد يتسبب الإنفاق غير المدروس وغير المنظم و المبالغ فيه في خلق العجز وتفاقمه ذالك إن جانب النفقات العامة هو الوسيلة والاداة التي يمكن للدولة التحكم فيها إما بالتوسع أو بتقليصها وفق للأهداف والوضعية الاقتصادية التي تمر بها على عكس الإيرادات التي قد تكون خارجة نوعا ما عن تصرف هذه الدولة وإرادتها.

و الجزائر كغيرها من الدول مرت بالعديد من مراحل والتغيرات في اقتصادها من ما جعلها تعاني العجز في موازنتها العامة أحيانا والفائض في أحيان أخرى وكان الإنفاق العام هو المتغير الأساسي

الذي من شانه تحديد الوضعية التي كانت عليها هذه الموازنة وفي نفس الوقت الأداة التي من شانها إحداث التغيير وتحقيق التوازن.

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم المشكلة التي نحن بصدد طرحها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

- **كيف تساهم السياسة الانفاقية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر ؟**

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

1) فيما يتمثل الإطار العام للموازنة العامة ؟
2) ما هو مفهوم السياسة الانفاقية وهل هناك علاقة بين السياسة الانفاقية وعجز الموازنة؟
3) هل ساهمت السياسة الانفاقية في علاج العجز في الجزائر؟

- **الفرضيات :**

من اجل مناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة السابقة نضع الفرضيات التالية:

1) الموازنة العامة عبارة عن إجارة لمجموع النفقات العامة و الإيرادات العامة.
2) هناك علاقة بين السياسة الانفاقية وعجز الموازنة العامة.
3) للسياسة الانفاقية دور كبير في علاج عجز الموازنة في الجزائر.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول احد أهم المشكلات الاقتصادية التي تمس اقتصاديات الدول وهي عجز الموازنة العامة ، وفي كونه يركز بشكل كبير على احد الآليات التي تعتبر الحل المناسب لهذا العجز وهي عملية ترشيد الإنفاق حيث تلعب هذه الأخيرة دورا فعالا في

تحقيق التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها كما يساهم في تحقيقها للأهداف العامة و يوضح الدور الكبير للسياسة الانفاقية في تطور اقتصاديات الدول و حل الأزمات المالية و الاقتصادية فيها

- **المنهج المعتمد:**

للوصول إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة و الإجابة عن هذه الإشكالية فان المنهج المتبع في هذه الدراسة يجمع بين المنهجين الوصفي والتحليلي اذ نقوم بتتبع التغيرات الحاصلة في الميزانية العامة عبر مراحل مختلفة بالاعتماد على المنهج الوصفي ومن ثمة استخدام المنهج التحليلي لبيان طبيعة وأسباب عجز الموازنة العامة والوصول إلى جملة من الاستنتاجات.

- **تحديد إطار البحث:**

من اجل الإحاطة بالإشكالية ومعرفة كيفية عمل السياسة الانفاقية ومدى تأثيرها على الموازنة العامة اعتمدنا فترة تغيرات مرت بها الموازنة العامة أحدثت تقلبات جذرية في مسار الاقتصاد الجزائري ظهر من خلالها تأثير الإنفاق العام على الموازنة العامة و اخترنا لهذه الدراسة الفترة الممتدة من 2000 - 2016

- **الدراسات السابقة :**

من بين اهم الدراسات السابقة والتي تطرقت لهذا الموضوع نجد:

- **دراسة الباحث لحسن دردوري** التي جاءت بعنوان سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة مقارنة الجزائر – تونس، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة،السنة الجامعية 2013-2014، بحيث تطرقت هذه الدراسة للدور الذي تقوم به سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس والجزائر خلال الفترة 1990-2012 من خلالها قدم لنا الباحث توضيح لانعكاس التطور الاقتصادي واتجاه العالم لاقتصاد السوق على السياسات الاقتصادية للدول النامية وخاصة الجزائر وتونس حيث تغير

مجرى سياستها الموازنية خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية واللجوء للمؤسسات المالية الدولية وقد وضح الباحث دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة من خلال المقارنة بين كل جوانب سياسة الميزانية لكلا الدولتين خلال نفس الفترة وتأثيرها على الموازنة العامة. وتم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى بعض النتائج أهمها إن عشرية الثمانينيات نقطة تغير لسياسة الميزانية في الجزائر وتونس بعد انفجار أزمة المديونية وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.من خلال السياسات التصحيحية التي قامت بها والجزائر تونس انخفضت نسب نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات بنسب متفاوتة وانعكس هذا إيجابا على رصيد الموازنة العامة.تختلف نسب العجز بين الجزائر وتونس وذالك بسبب طبيعة واختلاف هيكل الإيرادات.

سياسة الميزانية من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في علاج عجز الموازنة العامة باستخدام أدواتها المتنوعة والمتعددة.

- **دراسة الباحثة صبرينة كردودي** والتي جاءت بعنوان ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2013-2014 بحيث تطرقت هذه الدراسة لمفهوم ترشيد الإنفاق العام ودور هذا الأخير في علاج الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي وخلصت هذه الدراسة إلى أن الموازنة ذات الأساس الصفري تفي بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي واحكامه ومع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسلامي. يختلف موقف الفكر الاسلامي عن موقف كل من الفكر المالي التقليدي والفكر الحديث من حيث

نظرتـه للنفقـة العامـة. إن هنـاك بعـض التشـريعات الماليـة فـي الإسـلام و التـي يمكـن إن تسـاهم في تخفيف العبء عن موازنة الدولة.

- **دراســة الباحــث طــارق قــدوري** ، تحـت عنـوان مسـاهمة ترشـيد الإنفـاق الحكـومي فـي تحقيـق التنميــة الاقتصــادية فــي الجزائــر ، دراســة تطبيقيــة 2000-2014 ، وهــي عبــارة عــن أطروحــة دكتـوراه بجامعـة محمـد خيضـر بسـكرة ، السـنة الجامعيـة 2015-2016 ، تطرقـت هـذه الدراسـة لمفهـوم التنميـة الاقتصـادية وتطورهـا فـي الجزائـر ومـدى مسـاهمة ترشـيد الإنفـاق الحكـومي فـي تحقيق هذه التنمية، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:
  - للإنفاق الحكومي الدور الكبير في النشاط الاقتصادي .
  - الإنفـاق الحكـومي فـي الجزائـر فـي حالـة تزايـد مسـتمر بتزايـد تـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصادي .
  - تحتـل النفقـات العامـة أهميـة بالغـة فـي الاقتصـاد الـوطني وهـي عامـل مهـم للنهـوض بالاستثمار .

  امـا بحثنـا هـذا فهـو يـدرس دور السياسـة الانفاقيـة فـي عـلاج عجـز الموازنـة العامـة فـي الجزائـر خـلال الفتـرة 2000-2016 ومـن خـلال هـذه الدراسـة تتضـح لنـا مختلـف الاثـار والنتـائج المترتبـة عـن السياسـة الانفاقيـة والتـي تحـدد رصـيد الموازنـة العامـة والوضـعية الماليـة لهـا وكـذالك أهـم الاسـاليب والآليـات التـي تتبعهـا الدولـة فـي ترشـيد الانفـاق العـام والتـي تسـاهم في الحد من عجز الموازنة العامة.

خطة وهيكل البحث:

تـم تقسـيم خطـة البحـث إلـى فصـلين نظـريين وفصـل تطبيقـي جـاء الفصـل الأول تحـت عنـوان : **الإطــار النظــري للموازنــة العامــة** تضـمن ثـلاث مباحـث المبحـث الأول تحـت عنـوان **عموميــات حــول**

الموازنــة العامــة أمـا المبحـث الثـاني فقـد جـاء تحـت عنـوان **مكونــات الموازنــة العامــة** والمبحـث الأخيـر تحـت عنـوان **الإطــار النظــري لعجــز الموازنــة العامــة** الفصـل الثـاني كـان معنونـا كالتـالي **السياســة الانفاقيــة ودورهــا فــي عــلاج العجــز المــوازني** وتضـمن هـو الأخـر ثـلاث مباحـث ، المبحـث الأول بعنـوان **ماهيــة السياســة الانفاقيــة** أمـا المبحـث الثـاني فتحـت عنـوان **ماهيــة ترشــيد الإنفــاق العــام** والمبحـث الأخيـر جـاء تحـت عنـوان **سياســات تخفــيض الإنفــاق العــام** . وفـي الفصـل التطبيقـي والـذي جـاء بعنـوان **اليـات الانفـاق العـام فـي تخفـيض عجـز الموازنــة العامــة فــي الجزائـر 2000 -2016** تطرقنـا لأهـم المراحـل التـي مـرت بهـا الموازنـة العامـة فـي لجزائـر وتـم تقسـيم هـذا الفصـل إلـى أربـع مباحـث **الأول بعنــوان: الإطــار النظــري للموازنــة العامــة فــي الجزائــر** أمـا المبحـث الثـاني فقـد جـاء تحـت عنـوان **السياســة الانفاقيــة فــي الجزائــر الفتــرة 2000 – 2008** أمـا المبحـث الثالـث فقـد جـاء تحـت عنـوان **السياســة الانفاقيــة فــي الجزائــر الفتــرة 2009 -2013** وفـي الأخيـر المبحـث الرابـع وكـان تحت عنوان **السياسة الانفاقية في الجزائر الفترة 2014 -2016 .**

الفصل الأول:

الإطار النظري للموازنة العامة

تمهيد

تمثل الميزانية العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة ، فمن خلالها تظهر مختلف الموارد التي تعتمد عليها هذه الأخيرة و مجالات إنفاقها في سبيل تحقيق الحاجات العامة ، و قد ارتبط مفهوم الميزانية العامة ارتباطا وثيقا بتطور الدولة، و لما ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل الفكر التقليدي اقتصر دور الميزانية العامة على بيان إيرادات الدولة و نفقاتها و على ضرورة تحقيق التوازن بين جملتيها ، ليتحول دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة خلال الفكر الحديث حيث ازدادت أهمية الموازنة العامة ، و أصبحت أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لم يعد يقتصر دورها بالضروري على تحقيق التوازن المالي فحسب بل للبحث عن تحقيق التوازن الاقتصادي وتمثل النفقات العامة جزء مهم وأساسي في ميزانية الدولة وأحد شقيها إلى جانب الإيرادات .

وتعتبر هي الأخرى أداة ووسيلة تستعملها الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية ، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول وتسعى من خلالها إلى تحقيق مختلف أهدافها والتي من بينها تحقيق التوازن في الموازنة العامة ومعالجة مختلف أشكال العجز فيها و هذا الأخير يعبر عن وجود تباين بين النفقات العامة والإيرادات العامة وبمفهوم أدق هو تفوق جانب النفقة عن الإيراد لذالك أصبح من الضروري البحث عن طرق عملية وفعالة لعلاج هذا العجز وتحقيق التوازن .

و على غرار ما سبق تطرقنا في هذا الفصل للإطار النظري للموازنة العامة مع التركيز على مكوناتها وكذالك التطرق للإطار النظري للمفهوم العجز ومختلف أنواعه وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول الموازنة العامة.

المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة.

المبحث الثالث: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة .

المبحث الأول: الإطار النظري الموازنة العامة.

تعتبر الموازنة العامة من أهم الأدوات المالية التي تمتلكها الحكومات والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها العامة وعلاج مختلف المشاكل التي تواجهها حيث تعتبر الأداة التي تظهر من خلالها مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاقها في سبيل تحقيق الحاجات العامة وفي هذا المبحث نتطرق لجوانب عديدة لها علاقة بالموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة التطور والأهمية .

ظهرت الموازنة العامة عمليا بظهور الدولة حيث كانت بمثابة تعبير عن البرنامج الذي تعتمده الدولة خلال فترة زمنية معينة بغية تحقيق مجموعة من أهداف.

الفرع الأول : مفهوم الموازنة العامة.

هناك عدة تعاريف للموازنة نذكر منها ما يلي:

1. « الموازنة هي تعبير مالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع[1]. »
2. « وتعرف أيضا على أنها التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة فهي تعرض النشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث عن وسائل تمويل هذا النشاط وبإيجاز شديد أنها تتضمن خطة عمل الحكومة تحقيقا لأهداف المجتمع خلال مدة معينة من الزمن.[2]»
3. « هي توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة.»[3]

[1] حامد عبد المجيد داز، **مبادئ المالية العامة** ، مركز الاسكندرية للكتاب ،الاسكندرية ، 2000 ، ص 380.
[2] مجدي شهاب،**اصول الاقتصاد العام للمالية العامة**، دار الجامعة الجديدة ،مصر،الاسكندرية ،2004 ص47.
[3] محمد الصغير بعلي،يسرى ابو العلاء،**المالية العامة** عنابة،2003، ص87.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي للموازنة العامة : "هي عبارة عن جدول تسجل فيه مختلف نفقات الدولة ومصروفاتها التي تنفقها من اجل تحقيق وتلبية حاجات عامة بالاظافة إلى مختلف الموارد التي تعتمد عليها في تغطية هذه النفقات وهي وثيقة تحتوي بيانات تعدادية تقديرية تكون عادة لمدة سنة"

الفرع الثاني: تطور مفهوم الموازنة العامة.

ترجع نشأة الموازنة في النظام الحديث إلى القرن السابع عشر عندما قامت في انجلترا ثورة سنة 1688م ثم انتشر نظام الميزانية في بلدان العالم ومن بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة 1789 وقررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية . وقد كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت الى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال وهكذا أخذت الميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة سنة مقبلة وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من ابرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية منذ القرن التاسع عشر .[1] وكانت الميزانية في الدول الإسلامية عبارة عن ما يتجمع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصدقات والزكاة ينفقها على المصلحة العامة اما الغنائم فتوضع في بيت المال وتوزع على المسلمين بعد إخراج خمسها لنبي وأهل بيته في عهد الخلفاء الراشدين توسعت موارد الخزينة وانتظمت نفقاتها وقسم في كتاب الخراج موارد الى ثلاث خزائن .خزينة الأخماس وخزينة الخراج وخزينة الصدقات وكانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تضبط شؤونها المالية حسب هذا النظام أي حسب أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الإيرادات والنفقات وكانت تصك نقودها وتنظم ميزانيتها حسب الأنماط المرعية في الشريعة الإسلامية والي كان يتكلف ببيت المال هو الخز ناجي وهو بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي وبعد الاحتلال مباشرة احدث المحتل الفرنسي لجنة سميت لجنة

[1] علي زغدود ،(المالية العامة)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،بن عكنون،2005ص67.

الحكومة وألغيت وظيفة الخزناجي وألحقت أموال الدولة الجزائرية بأموال الدولة الفرنسية ورغم العمل الاستعماري بقي الأمير عبد القادر يدير شؤون دولته التي نظم أموالها حسب ما كان جاري به العمل قبل الاحتلال مع بعض الإضافات التي اقتضتها حالة الحرب التي كانت قائمة ضد الوجود الفرنسي وحتى بعد سقوط دولة الأمير عبد القادر ظهرت تنظيمات مالية خاصة بالمقاومة الجزائرية عبر كفاحها من اجل استرداد سيادة الجزائر وفي هذا الصدد قد شكلت الثورة الجزائرية التي اندلعت في أول نوفمبر 1954 قيادة لها كلفت بتسيير شؤون الثورة بما فيها الأموال العامة حيث عينت سنة 1957 عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ كلف بمالية الثورة الجزائرية وكانت تتكون الميزانية من الإيرادات التي تأتي من التبرعات والاشتراكات وغيرها وتنفق على شراء الأسلحة والتموين الخاص بجيش التحرير الوطني والأجهزة التابعة للثورة وفي 19 سبتمبر 1958 شكلت حكومة مؤقتة لجمهورية جزائرية وعين وزير للمالية من بين أعضائها ومن مهامه إعداد الميزانية وبعد إعادة دولة الجزائر سيرها اهتمت بالميزانية[1] .

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة.

تحتل الميزانية العامة أهمية كبيرة بالنسبة لأي دولة ، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف وتلبية الحاجات العامة لأفرد وفيما يلي إبراز لهذه الأهمية .

أولا: أهمية الموازنة العامة اقتصاديا و اجتماعيا[2]:

لم تعد الموازنة مجرد جداول رقمية تشير الى النفقات و الإيرادات، و إنما غدت خطة الحكومية الشاملة لسياستها في مجالات مالية و اقتصادية و اجتماعية و السياسية التي تزايدت بتزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية .

[1] نفس المرجع،ص68.

[2] زينب كريم الداودي ، **دور الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، دار نيبوز للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان 2013، ص ص 43، 44 .

فمن الناحية الاقتصادية فإن الموازنة تكشف عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ذلك عن طريق نسبة حجم الموازنة الى الدخل القومي ، ومن دورها في التوازن الاقتصادي يأتي من خلال تأثيرها في الاقتصاد عن طريق النفقات و الإيرادات بوصفها تمثل إضافات أو اقتطاعات من القوة الشرائية لدى المجتمع .

فإذا ما كان الاقتصاد يعاني من انخفاض الطلب الكلي فيمكن من خلال زيادة الإنفاق العام أن يزداد الطلب فينقل الاقتصاد من حالة الكساد الى حالة التوازن و تناسب العرض مع الطلب الكلي، وأما إذا ما صدرت الموازنة بفائض في الإيرادات على مجمل النفقات فان ذلك يشير الى دورها في تقليل الإنفاق العام ، ومن ثم تقليل الطلب الكلي ليواكب العرض فتحد بذلك من التضخم الذي قد يتعرض له الاقتصاد بتفوق الطلب على العرض.

وتكشف أرقام الموازنة أيضا عن موقف الحكومة من القطاع الخاص من خلال ما تقدمه من إعانات و قروض وذلك إذا ما أرادت تشجيعية وتنميته .

باختصار إن أرقام الموازنة العامة تعبر بحق عن ثقل الدولة في مسيرة الاقتصاد القومي و مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه في النشاط الاقتصادي .

ثانيا:الأهمية السياسية .

يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية ،حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها او حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.[1]

[1] محمد الصغير بعلي،يسرى ابو العلاء،مرجع سابق،ص 122.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الموازنة العامة ودورتها.

الفرع الأول: خصائص الموازنة العامة.

تتميز الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الوثائق نلخصها فيما يلي:[1]

- الموازنة العامة هي تقدير مفصل للنفقات والإيرادات العامة ، فهي بالتالي تختلف عن الميزانية الختامية التي تعبر عن أرقام فعلية ، فهناك نفقات لا يمكن تقديرها بدقة وكذالك إيرادات يصعب تحديدها ، هذا ولا يمكن أيضا معرفة المبالغ التي ستحصل عليها فعلا خلال السنة لأن هنالك عوامل لا يمكن التحكم فيها مثل العوامل الإدارية والسياسية.
- الموازنة العامة تكون لمدة زمنية معينة، فلا يمكن تقدير النفقات والإيرادات لفترة غير محددة ، اصطلح معظم الدول على جعلها سنة وليس أقل من ذالك،لأن أعمال تحضير الموازنة ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا ووقت ليس بالقصير.
- الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية وإقرارها،وهذا يعني أنه لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تنفق أي مبلغ من المال قبل الحصول على إذن من السلطة التشريعية ، أي هي التي تمنح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق وجباية الإيرادات وينتهي الإذن بانتهاء السنة المالية والدورة المالية.
- الموازنة العامة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد ازدادت هذه الأهمية بتطور دور الدولة وزيادة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، فهي أداة أساسية لتحقيق الأهداف المختلفة وكذالك هي الإطار المنظم للسياسة المالية ، بالإضافة إلى أنها برنامج سياسي يعكس الأهداف والاتجاهات السياسية للسلطة الحاكمة.

[1] خليفي عيسى ، **هيكل الموازنة العامة للدولة** ،(دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن ،عمان،2011) ص ص 21-22.

الفرع الثاني : مبادئ إعداد الموازنة العامة.

تتمثل مبادئ الموازنة العامة في مايلي:[1]

أولا: مبدأ السنوية:

يعني هذا المبدأ إن يتم التوقع والترخيص لنفقات الدولة و إيراداتها بصفة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة: أما **الاعتبارات السياسية** فتتمثل في إن مبدأ السنوية يضمن دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام ثم إن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية و رقابته ورسم حدوده.

أما **الاعتبارات المالية** فتتمثل في ان فترة السنة هي الفترة التي تمارس من خلالها اغلب الأنشطة الاقتصادية . كما أنها تضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب (السنة المالية المنتهية)، وذالك لصعوبة تقدير هذه الإيرادات والنفقات في فترة أطول ، وما قد يقترن بذالك من أخطاء فتقدير النفقات عندما تكون مدة الميزانية أطول من سنة سيكون صعبا نظرا لاحتمال تغير الأسعار والأجور بشكل محسوس خلال هذه الفترة اللازمة لتنفيذ الميزانية ، كما إن تقدير الإيرادات لن يكون ، اقل صعوبة نظرا لاحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل الوطني ، ومن ثم في حصيلة الضرائب والإيرادات العامة .فالتقدير مرتبط بتطور هذه العوامل في المستقبل القريب . غير أنه سيصبح أمر صعبا متى وضعت الميزانية لتستمر لمدة أكثر من سنة.

كما أن فترة السنة تضم فصول السنة الأربعة التي تتوزع عليها مظاهر النشاط الاقتصادي وما تقتضيه من نفقات وإيرادات فلو كانت الميزانية توضع لمدة تقل عن سنة فان ذالك سيؤدي إلى اختلال في موارد الدولة ونفقاتها .[2]

[1] محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة** ، (ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ،2010) ص ص 324-325.

[2] نفس المرجع ،ص325.

ثانيا: مبدأ العمومية:

وتشمل قاعدة عمومية الميزانية كافة تقديرات النفقات العامة وأيضا كل الإيرادات العامة وذالك بلا مقاصة بين النفقات والإيرادات وتتبع الجزائر هذه القاعدة من حيث عدم تخصيص نفقات الميزانية وإيراداتها وهذه النفقات والإيرادات مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا فهناك نفقات عديدة تبذل في سبيل الجباية كرواتب الموظفين وتعويضاتهم وثمن المطبوعات وأجور النقل كما إن هناك نفقات تقابلها أحيانا إيرادات كالتي تجنيها مصانع الدولة من جراء بيع منتجاتها أو بيع الأشياء القديمة التي لم تعد بحاجة إليها.

فقاعدة العمومية توجب أن تقيد في باب الإيرادات من الميزانية كل الأموال التي تجبي وتقبض لحساب الخزينة العمومية مهما كان مصدرها ونوعها ومقدارها وان تقيد في باب النفقات كل الأموال إلى تصرف من حساب الخزينة العمومية مهما كانت الغاية من إنفاقها.[1]

ثالثا: مبدأ توازن الميزانية:

يحتوي مبدأ توازن الميزانية على مفهومان : مفهوم تقليدي ومفهوم حديث ، لذالك على النحو التالي:

1) المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الميزانية.

يعني هذا المبدأ المفهوم التقليدي ، تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان. فالمبدأ ، من هذا المفهوم ، ينظر إليه إذن نظرة حسابية بحتة وهذا موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة. وذالك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته على التزايد إذا تمت تغطية عن طريق الاقتراض ، والى حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي أو حدوث فائض يدفع على الإسراف والتبذير.

2) المفهوم لحديث لمبدأ توازن الميزانية:

إما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تنظر إلى العجز في الميزانية على انه كارثة مالية محققة وذالك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي. ولكن ليس معنى ذالك إن الفكر المالي

[1] علي زغدود ، مرجع سابق ،ص93.

المعاصر يستبعد فكرة التوازن ، كل ما هنالك انه يميل على إن يستبدل بفكرة التوازن المالي فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية .

رابعا: مبدأ وحدة الميزانية.

يقصد به إن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة ، حتى يسهل معرفة مركزها المالي ، وتتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الميزانية ، كما وافقت عليها السلطة التشريعية، ويترتب على مبدأ وحدة الميزانية قاعدة أخرى هي عدم تخصيص الإيرادات أي عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة.[1]

الفرع الثالث : دورة الموازنة العامة .

ويطلق عليها أيضا دورة الموازنة العامة ، ونعني بها المراحل الزمنية المتعاقبة و المتداخلة التي تمر بها الموازنة العامة للدولة تحقيقا لهذه المسؤوليات المشتركة بين السلطات التنفيذية و التشريعية.

و المرحل الأساسية للموازنة الى جانب اتصافها بالاستمرار و التداخل تتصف بوجود مراحل زمنية مميزة تتعاقب زمنيا، و تتكرر عاما بعد عام ، بحيث تشكل دورة زمنية تتداخل فيها تجارب الماضي مرورا بالحاضر ، وصولا الى طموحات المستقبل و تحتوي كل دورة على أربعة مراحل تمر بها الموازنة في كافة الدول وهي: مرحلة الإعداد، مرحلة الاعتماد ، مرحلة التنفيذ، مرحلة الرقابة على التنفيذ.

و عموما تعتبر مراحل دورة الموازنة إجراءات تقوم بها أجهزة مختلفة في الدولة فهي عمل يسهم فيه جهاز له علاقة بجزء من هذه الإجراءات، وبتالي كلما قام جهاز بدوره مراعيا الأسس العلمية الصحيحة فقد ساهم في إخراج و تنفيذ الموازنة.

[1] محمد سلمان سلامة ، **الإدارة المالية العامة** ، (دار المعتز للنشر والتوزيع ،عمان،2015) ص134.

أولا : مرحلة التحضير و الإعداد.

وهي مرحلة من اختصاص السلطة التنفيذية التي تهتم بأمر الإنفاق العام ، أو بتحصيل الإيرادات العامة ، بإعداد تقديرات الموازنة ، وذلك من خلال وضع بيان بالنفقات و الموارد العامة في فترة مقبلة و بصورة مفصلة ويرجع سبب قيام السلطة التنفيذية بهذه المهمة وهي الإعداد و التحضير لأنه عليها مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية ، وكذلك فإن تحضير الموازنة ما هو إلا ترجمة مالية و فنية لتلك البرامج و السياسات .

و تبدأ هذه المرحلة على المستوى أصغر الوحدات الحكومية ، حيث تتولى كل مصلحة إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد موازنتها ، ويتطلب إعداد تقديرات الموازنة مراعاة القواعد و المبادئ التي تقتضيها سلامة الإدارة المالية من الناحية الفنية و ضمان الرقابة.[1]

ثانيا : مرحلة اعتماد الموازنة العامة .

تكون هذه العملية من اختصاص السلطة التشريعية وتمر بالمراحل التالية :[2]

- **مرحلة المناقشة العامة:** حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان وهذه المناقشة تنصب غالبا على كليات الموازنة العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس .
- **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة :** وتضطلع به لجنة متخصصة متفرعة عن المجلس النيابي (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج البرلمان . وتقوم اللجنة بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذالك تقريرها الى المجلس.
- **مرحلة المناقشة النهاية:** حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة، ثم يصير التصويت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن .

[1] خليفي عيسى،مرجع سابق ،ص ص 40-41.
[2] محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ،ص 364.

ثالثا : مرحلة التنفيذ

يتولى عملية تنفيذ الموازنة السلطة التنفيذية ، ونعني بعملية تنفيذ الموازنة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة كما ورد في قانون الموازنة العامة يتم ذالك من خلال عمليتين أساسيتين هما :[1]

1) صرف النفقات :

تمر عملية صرف النفقات بالمراحل التالية :

❖ **الارتباط بالنفقة أو عقد النفقة :**

ويحصل هذا الارتباط عندما تتخذ السلطة التنفيذية قرار ينتج عنه دين في ذمة الدولة يجب سداده .

❖ **تحديد النفقة أو تصفية النفقة :** تصدر من السلطة التنفيذية مايطلق عليه بمذكرة التصفية والتي تحتوي على معلومات حول قرار السلطة التنفيذية بتقدير مبلغ معين وتاريخ استحقاقه ، وأنه لم يسدد بعد ، وتقديم ما يثبت ذالك من وثاق رسمية وبعدها يتم خصم مبلغ الدين من الاعتماد المخصص للنفقة.

❖ **امر الصرف :** وهو الأمر الموجه الى أمين الصندوق في الدوائر والهيئات الحكومية بدفع مبلغ من المال لشخص طبيعي أو اعتباري بعينه ويصدر أمر الصرف هذا من جهة رسمية مفوضة بذالك ، الوزير أو من ينوب عنه قانونا .

❖ **عمليـة صـرف النفقـة:**أي دفـع المبلـغ الحـالي للشـخص صـاحب العلاقـة بموجـب أمـر الصـرف انـف الذكر . ويتم دفع المبلغ نقدا أو بالشيك ، من صندوق الجهة المعنية بالأمر أو من صندوق وزارة المالية او بشيك مسحوب على البنك لمركزي . والذي يتولى التوقيع على الصرف الى جانب الوزير ، المدير المسؤول أو موظف من وزارة المالية ، كي يتأكد من سلامة إجراءات الصرف.[2]

[1] طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، الاردن 2009، ص ص 178-180.
[2] نفس المرجع ، ص180.

1) تحصيل الإيرادات العامة :

تقوم الجهات الحكومية المختلفة ، من وزارات وهيئات ودوائر ...الخ ، كل حسب اختصاصه بتحصيل ما ورد في بنود الإيرادات العامة ، وذالك ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص . ولا يجوز لأي جهة حكومية أن تتجاوز الصلاحيات المخولة إليها بعملية جباية المال العام والقاعدة هي : عدم تخصيص الإيرادات العامة وهي تعني أن تختلط جميع الإيرادات التي تحصلها الخزانة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة للدولة دون تمييز بين إيراد وأخر حسب مصدره.

ويتم توريد الأموال العامة الى خزانة الدولة . والتي عبارة عن عمليات وقيود محاسبية بحتة ، يسجل فيها جميع المبالغ المنفقة من قبل الدولة وجميع الأموال الواردة للدولة .

رابعا: مرحلة المراجعة والمراقبة:

تعد هذه المرحلة هي مرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة . و تسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على الوجه المحدد ووفق للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وإجازتها من طرف السلطة التشريعية. و بناء على ذالك فإن الهدف الأساسي من الرقابة على تنفيذ الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة.

وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة وهي :[1]

- ✓ الرقابة الإدارية .
- ✓ الرقابة التشريعية .
- ✓ الرقابة المستقلة.

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سابق، ص 372.

الشكل رقم (1): دورة الموازنة العامة.

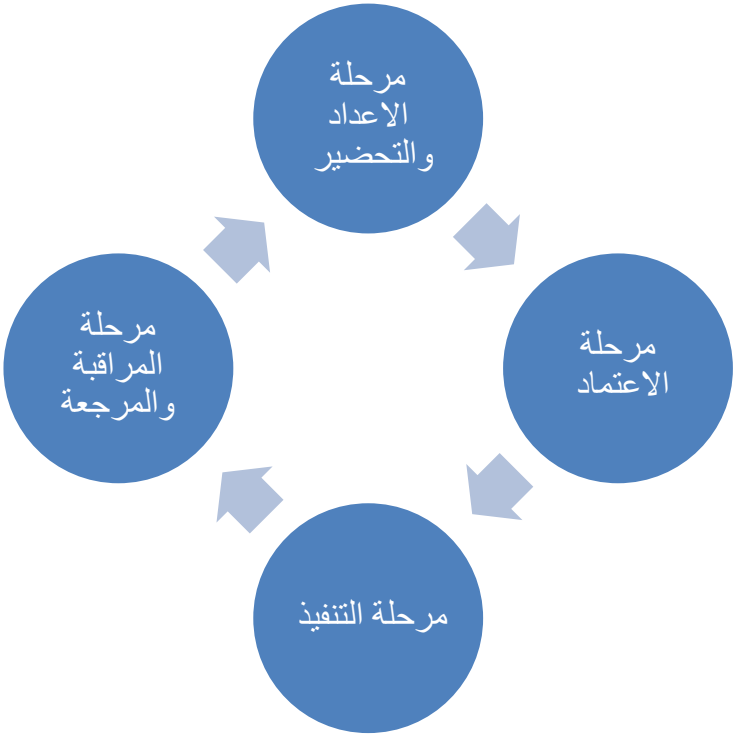

المصدر : من إعداد الطالبة على ماسبق.

المطلب الثالث: دور الموازنة العامة أهدافها و أنواعها .

تعتبر الموازنة العامة أداة مهمة جدا في اقتصاد كل دولة نظرا للدور المهم الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المسطرة وفي هذا المطلب سنحاول التطرق لهذا الدور ولمختلف الأهداف التي تتحقق من خلال الموازنة العامة وكذالك لأنواع الموازنة العامة.

الفرع الأول: دور الموازنة العامة.

مر دور الموازنة العامة بمرحلتين هما:

أولا: دور الموازنة العامة في ظل النظرية الكلاسيكية :

تدعو النظرية الكلاسيكية إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وقد ترتب على ذالك فكرة حيادية الموازنة والتي تعني عدم استخدام الموازنة العامة كأداة بيد الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعليه تكون أفضل الموازنات ، اقلها نفقات ، وكذالك ضرورة تساوي الإيرادات والنفقات العامة ورفض أي عجز أو فائض في الموازنة العامة.

ثانيا: دور الموازنة العامة في المالية الحديثة :

تدعو هذه النظرية إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبذالك أصبحت الموازنة العامة أداة مهمة تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف التي سعى إليها. ويترتب على ذالك التضحية بالتوازن المالي (توازن الموازنة) في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

و الموازنة العامة الحديثة تعبر عن توجهات الدولة لسنة مقبلة. وتترجم بصورة رقمية جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل إدخالها . وأصبحت الموازنة الحديثة مندمجة في الاقتصاد القومي وأداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة العامة للدولة لتحقيق التنمية والرفاهية والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين أفراد وفئات المجتمع [1].

الفرع الثاني : أهداف الموازنة العامة .

تعكس الموازنة العامة فلسفة الدولة الاقتصادية وأهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية في ظل تطور دور الدولة:[2]

[1] سعيد علي لعبيدي، مرجع سابق،ص188

[2] نفس المرجع،ص ص191-190.

اولا: الأهداف المالية:

تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة ، حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها. فهي تكشف الوضع المالي للدولة ، فتوازن الموازنة يبين سلامة المركز المالي للدولة.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية:

تسعى الدولة من خلال الموازنة العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويتم ذالك من خلال استخدام عجز الموازنة أو فائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل ، ففي فترات الرواج الاقتصادي عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الموازنة (الإيرادات اكبر من النفقات) لسحب قدر من الطلب الفعل المتزايد . بذالك يمكن القضاء على أخطار التضخم أو الحد منها . إما في فترات الكساد فيستخدم التمويل بالعجز (النفقات اكبر من الإيرادات) لرفد النشاط الاقتصادي بمزيد من القوة الشرائية وذالك في محاولة للحد من انخفاض الدخل القومي والقضاء على العوامل الانكماشية أو الحد منها على الأقل.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية:

تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذالك من خلال استخدام الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض بعض الضرائب المباشرة التصاعدية. واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل الإعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية أو التي تقدم بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها.

الفرع الثالث : أنواع الموازنة العامة.

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بمراحل عدة وعرف المفكرون وميزوا عدة أنواع منها أهمها ما يلي:

أولا: الموازنة التقليدية (موازنة البنود)

هي موازنة تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية ، بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها .

ثانيا: موازنة الأداء (موازنة البرامج والأداء):

إن موازنة الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في موازنة البنود من خلال إظهار الموازنة ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الإنفاق ، بل أنها تربط ذالك بما يتحقق نتيجة لهذا الإنفاق وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الموازنة ، وبين المنتجات التي تتحقق من هذا الإنفاق ، ولذالك يطلق على هذا النوع من موازنة الأداء بمصطلحات مماثلة ومتقاربة منها موازنة البرامج أو موازنة الإنجاز وغيرها.

كما تحاول هذه الموازنة الإجابة على لتساؤلات رئيسية هي: ما هي الأهداف الرئيسية التي تسعى للوصول إليها ؟ وكيف يمكن تحديد هذه الأهداف وبرمجتها ؟ وما هي مكانتها وعلاقتها بالسياسة العليا للدولة؟[1]

ثالثا: موازنة البرامج (ميزانية البرمجة والتخطيط) :

ترتكز على عنصر التخطيط وعلى ضرورة الربط بين التخطيط و الموازنة العامة . وتهدف إلى توفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى استخدام الإمكانيات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية لإشباع أكبر قدر ممكن لرغبات المواطنين.

[1] مفتاح فاطمة ، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص تسير المالية العامة، منشورة ، جامعة تلمسان ، 2010-2001،ص ص34-35 ؟

رابعا: الإدارة بالأهداف :

ويركز هذا النوع من الموازنة على عنصر الكفاءة الإدارية مثل موازنة الأداء ،كما يتهم بالتخطيط وتقييم الأداء ، ويستخدم لمساعدة الإدارة في تحقيق أغراض التخطيط القصير المدى (سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص). وهو يؤكد على قياس الإنتاجية وتقييم البرامج وعلى وضع مؤشرات (اجتماعية) لقياس فعالية البرامج.[1]

خامسا:الموازنة الصفرية:

يقوم هذا الأسلوب على أنه عند وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات يجب أن نبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات العام السابق ، أو حجم النشاط السابق أو حتى إذا كان هذا البند موجود في السابق ولا طريقة الأداء المتبعة في السابق . بل توضع التقديرات وفق الظروف المتوقعة وليس مجرد التغيير في التكاليف من عام لأخر كما هو الحال في الأساليب التقليدية للموازنة العامة .

ولا يعني هذا الأساس أنه عند إعداد الموازنة نبدأ من الصفر إنما يقصد ان كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق ، وذالك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ ، لإستبعاد أو إضافة أي منها للعام الجديد.[2]

[1]محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة**، (دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ،الاردن ، عمان،2008) ص ص 201-204.

[2] مفتاح فاطمة، مرجع سابق، ص37.

الشكل رقم (2): دورة الموازنة العامة.

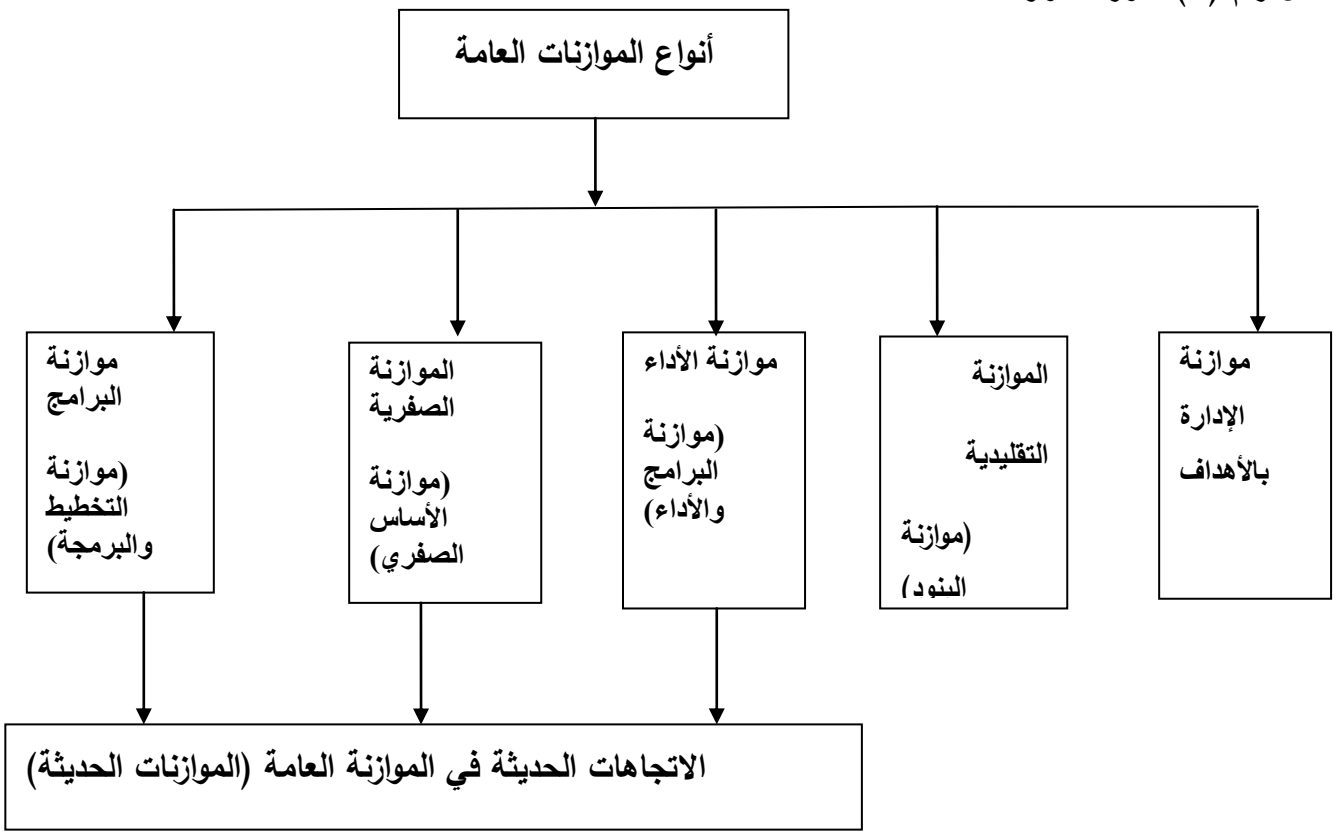

المصدر: محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة،** (دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ،الاردن ، عمان،2008)ص205.

المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة

يعتبر الإنفاق العام الترجمة النقدية لنشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، والأساس في برنامجها المالي، وهو يمثل جزء مهم في الموازنة العامة للدولة كونه يستهدف تحقيق المصلحة العامة وتلبية مختلف احتياجات المجتمع الى جانب الإيرادات التي تعتبر الجزء الأخر المهم في الموازنة العامة والمصدر الذي يتم من خلاله تمويل الإنفاق العام وفي هذا المبحث سنحاول التطرق لمكونات الموازنة العامة بشكل أكثر من الدقة .

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام.

تعددت التعاريف المتعلقة بالإنفاق العام نظرا لما عرفه هذا المفهوم من تطورات وتغيرات مختلفة ارتبطت بالتطور الذي عرفه دور الدولة والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق وقواعده.

أولا : مفهوم الإنفاق العام .

من التعاريف التي تناولت موضوع الإنفاق العام ما يلي:

1. « يقصد بالنفقات العامة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة .»[1]

2.« هو كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام (الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية والتنظيمية) سعيا في إشباع حاجة عامة وبذالك فإن المفهوم الذي يتفق مع الدور الحديث للنفقة العامة يتكون من ثلاث أركان رئيسية .

- ❖ الركن الأول: كم من المال.
- ❖ الركن الثاني: أن يكون من أمر بالإنفاق أحد أشخاص القانون العام.
- ❖ الركن الثالث: أن يكون الغرض من الإنفاق العام إشباع حاجة عامة.[2]»

1. « هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة.»[1]

[1] محمد شاكر عصفور،مرجع سابق ،ص278 .
[2] سعيد عبد العزيز عثمان ،**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر** الدار الجامعية،بيروت ،2008، ص ص461-462.

2. « هي مبالغ نقدية أقرت من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[2]»

من التعاريف السابقة للإنفاق العام نستخلص هذا التعريف الشامل:

« الإنفاق العام عبارة عن مبالغ مالية تقرها وتنفقها الدولة بغرض تلبية الحاجات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وهي تمثل أداة من الأدوات المالية التي تعتمدها الدولة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وجزء أساسي في موازنتها العامة إلى جانب الإيرادات.»

ثانيا : قواعد الإنفاق العام.

للإنفاق العام مجموعة من القواعد يجب أن يخضع لها وهذه القواعد هي:[3]

1) **قاعدة المنفعة العامة:** تعني قاعدة المنفعة هي أن تتجه النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل كلفة ممكنة أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من المجتمع.

إن المنفعة العامة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة العامة بالمفهوم الضيق عند الأفراد،أي أن فكرة المنفعة عند الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد وخفض الهدر من الموارد الاقتصادية الناتجة عن عدم الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية أو من خلال عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

2) **قاعدة الاقتصاد والتدبير:** تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له وإن هذه القاعدة ضرورية لتحقيق قاعدة المنفعة القصوى فتحقيق أقصى منفعة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة.

---

[1] محمد خصاونة ، **المالية العامة النظرية والتطبيق** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن عمان ،2015، ص50.
[2] مصطفى الفار ، **الإدارة المالية العامة** ، دارأسامة للنشر والوزيع ،الأردن عمان ،2008، ص50.
[3] محمد خصاونة ،مرجع سابق ، ص ص 52-55.

3) **قاعدة الإجازة المسبقة من السلطة التشريعية:** يقصد بالإجازة هنا هو عدم صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد موافقة الجهة المختصة ، وبالتالي فإن الموازنة العامة للدولة والمتضمنة إيرادات الدولة ونفقاتها تصدر القانون وتتم مناقشة هذا القانون لدى السلطة التشريعية (مجلس النواب) وبعد الموافقة وإقرار هذا القانون نحصل على إجازة الصرف من بنود الموازنة العامة.

إن تحقيق القاعدتين السابقتين من قواعد الإنفاق العام وهما قاعدة المنفعة القصوى والاقتصاد لا يتم إلا من خلال هذه القاعدة حيث أن غياب الإجازة المسبقة للصرف يعني عدم وجود رقابة غلى الصرف وعدم التيقن من الحاجة الفعلية للأنفاق العام وبالتالي يصبح من الصعوبة تحقيق القواعد السابقة .

الفرع الثاني : تقسيمات النفقات العامة.

تعددت وتنوعت تقسيمات النفقة العامة أو الحكومية سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدولة وفيما يلي أهم تقسيمات النفقة العامة.

أولا:التقسيمات النظرية للنفقات العامة.

وتندرج تحت هذا التقسيم مجموعة من التقسيمات أهمها.

1) **تقسيم النفقات وفق لمدى تكرارها :**

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات إلى نوعين من النفقة هما:[1]

أ. **النفقات العادية :** وهي تلك النفقات التي تكرر في موازنة الدولة كل سنة ، مثل مرتبات الموظفين ، ونفقات صيانة الطرق العامة وغيرها .

ب. **النفقات غير العادية :** فهي تلك النفقات التي لا تكرر كل سنة ، وذالك مثل النفقات الي تتطلبها الاحتياجات الطارئة ، كنفقات الحرب وغيرها.

[1] خليفي عيسى ، مرجع سابق ،ص48.

2) **تقسيم النفقات من حيث المقابل:**

استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات . النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

أ. **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، بمعنى آخر هذا النوع من النفقات يمثل تيارا نقديا من قبل الدولة يقابل بتيار آخر هو سلع وخدمات من قبل الأفراد ، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى خلق إنتاج جديد وزيادة الدخل الوطني بشكل مباشر مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة ونفقات المستلزمات التي تحتاجها المرافق العامة.[1]

ب. **النفقات الحكومية التحويلية:** تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي ، القطاع المنزلي ، والقطاع العام الخارجي ،وذالك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني . وبناء على ذالك فإنها لا تمثل عنصر من عناصر الدخل القومي بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل. وتنقسم النفقات التحويلية إلى:[2]

- **نفقات تحويلية اقتصادية :** وتتمثل تلك النفقات في الإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية والتي يكون الهدف منها تشجيع تلك الوحدات على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار من بعض السلع والخدمات والتي تكون في غالبيتها إما سلعا أو خدمات استهلاكية ضرورية أو سلعا أو خدمات تصديرية..الخ.
- **نفقات تحويلية اجتماعية :** وهي نوع من النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل يكون الهدف منها هو تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام مثل إعانات البطالة التي يتم منحها للأفراد الذين يفقدون

[1] مدي شهاب،" **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004 ، ص213 .

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 472-473.

وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة ، الإعانات الممنوحة في حالات الكوارث والإعانات المقدمة للفقراء من المجتمع الذين تقل دخولهم الشهرية عن مستوى دخل معين .

- **النفقات التحويلية المالية:** وهي تمثل نوعا من النفقات الحكومية التي يكون الهدف منها هو مواجهة عبئ الاقتراض العام والتي تتمثل في فوائد الدين العام واستهلاكه .

3) **تقسيم النفقات حسب أغراضها:**

تقسم النفقات حسب هذا المعيار إلى:[1]

أ. النفقات الإدارية: وهي النفقات المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته ، ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدولة وغيرها.

ب. النفقات الاقتصادية : وهي النفقات ذات الأهداف الاقتصادية مثل نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية والنفقات المخصصة لإعانات البطالة والإعانات الاقتصادية ...الخ.

ج. النفقات الاجتماعية: وهي النفقات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي...الخ.

د. النفقات المالية: تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.

هـ. النفقات العسكرية: تشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وما شابه ذالك.

ثانيا: التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقة العامة.

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التقسيمات التي يتم الاستناد إليها عند تصنيف النفقات العامة بالموازنات العامة سواء في نطاق الفكر التقليدي أو في نطاق الفكر الحديث و من أهم تلك التقسيمات ما يلي:[2]

[1] سعيد علي لعبيدي ،مرجع سابق، ص ص 62-63.
[2] محمد خصاونة ،مرجع سابق، ص ص 76-77.

أ. **التقسيم الإداري:** يتم تقسيم النفقة العامة بما يتلاءم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة. فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام أو البنود الاتفاقية بحيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة تتمثل الجهات الإدارية الرئيسية أو العليا فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب محدد ومثلها لوزارة التربية والتعليم وباب لوزارة الصحة وهكذا. وكل باب من هذه الأبواب يتم تقسيمه إلى عدد من الفروع الإنفاقية وكل فرع يقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة. ويتم تخصيص بند إنفاقي لكل وحدة من هذه الوحدات داخل الهيكل التنظيمي للوحدة نفسها.

ب. **التقسيم النوعي:**وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام . فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع بنود إنفاقية وهي :

- نفقات مقابل خدمة العمل وتتمثل في الأجور والمرتبات.
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها مصاريف جارية.
- نفقات مقابل مشتريات خدمية.
- نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها النفقات الرأسمالية .

ج. **التقسيم الوظيفي:** وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات الحكومية العامة إلى مجموعات إنفاقية مختلفة كل مجموعة إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة فإن الأمر يتطلب في البداية تحديد الوظائف أو الخدمات التي سوف تقوم بها الدولة ولأغراض هذا التقسيم تقسم مجموعة الوظائف الحكومية إلى وظيفة الدفاع ، وظيفة الأمن ، وظيفة الصحة، وظيفة التعليم ، وظيفة الزراعة ، وظيفة القضاء وهكذا.

يتم توزيع أو تبويب الإنفاق الحكومي على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهة الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف بغض النظر عن الجهة الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف ، فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من خلال أكثر من جهة إدارية تابعة لعدد من الوزارات الحكومية.

الفرع الثالث: حدود الإنفاق العام أسباب تزايده وأثاره.

إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة ما هي إلا ظاهرة عادية ومستمرة تحدث في جميع الدول سواء أكانت متقدمة أو نامية ، وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي وتخضع هذه الظاهرة لمحددات وعوامل معينة كما أن هناك أسباب تتحكم في حدوثها وأثار تترتب عنها وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

اولا :حدود الإنفاق العام.

توجد العديد من العوامل والاعتبارات التي تتحكم في حجم الإنفاق العام أبرزها ما يلي:

1) دور الدولة : يمكن تحديد ثلاث أنماط لدور الدولة لكل منها حجم معين يناسبه من الإنفاق وهذه الأنماط هي :[1]

- **الدولة الحارسة:** يتحدد دور الدولة بتوفير البيئة الاقتصادية للقطاع الخاص بالعمل دون أي مزاحمة من القطاع العام ودون أن يكون للدولة أي تدخل في الحياة الاقتصادية وهي تطبق مبدأ دعه يعمل دعه يمر أو أن الأسواق تصحح نفسها بنفسها وبالتالي فإن دور الدولة الحارسة يقتصر على المظاهر السيادية مثل الأمن والدفاع والقضاء دون أي تدخل أو تدخل ضمن أضيق الحدود بالحياة الاقتصادية للمجتمع لأن هذا التدخل من شأنه أن يحدث الأزمات ويؤثر على الحياة الاقتصادية وبالتالي يمكن توضيح فلسفة الدولة المحايدة بأن دور الدولة يكون بأضيق الحدود ويقتصر على المظاهر السيادية للدولة الأمن والدفاع دون أي تدخل مباشر في الحياة الاقتصادية ومن هذه الفلسفة لدور الدولة يتحدد حجم الإنفاق العام ويلاحظ ما يلي:

[1] نفس المرجع ،ص ص 57-59.

- ✓ انخفاض حجم النفقات العامة وكذالك انخفاض نسبتها للدخل القومي .
- ✓ قلة أنواع النفقات العامة وذالك لمحدودية دور الدولة نفسها وقلة مشاركتها بالأنشطة الاقتصادية ، وبالتالي غياب تأثير الإنفاق على نسب النمو في الاقتصاد الوطني وعدم تأثيرها على إعادة التوزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

- **الدولة المتدخلة:** مع بدايات القرن العشرين تطور دور الدولة وبدأت تخرج عن حيادها التقليدي وأصبحت الدولة تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي التوازن الاقتصادي والاجتماعي وقد انعكس دور الدولة على المالية العامة للدولة عموما وعلى الإنفاق خصوصا وقد اتسم الإنفاق العام في ظل الدولة المتدخلة بما يلي:
  - ✓ تنوع النفقات فلم يعد الإنفاق العام مقتصرا على الأمن والدفاع بل اتسع ليشمل إعانات البطالة والفقر والشيخوخة والتأمين على الصحة وأصبحت النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية.
  - ✓ زيادة حجم النفقات العامة وزيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **الدولة المنتجة(الاشتراكية)** : ظهرت خلال عشرينات القرن الماضي الأفكار والمبادئ الاشتراكية والتي تقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى مفهوم التخطيط المركزي أو التخطيط الموجه ، وهذا يعني أن الدولة أصبحت مسؤولة بشكل مباشر عن الإنتاج وتوزيعه أيضا . وقد أدت هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة إلى إلغاء الدور التقليدي للدولة وتبني أدوار جديدة للدولة وانعكست على المالية العامة للدولة حيث اتسع حجم الإنفاق اتساعا كبيرا وشموليا وغطى معظم نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكانت الزيادة في الإنفاق العام أكبر من الزيادة في لناتج المحلي الخام.

يلاحظ مما سبق أن الدور الذي تلعبه الدولة يعتبر عاملا حاسما ومؤثرا في تحديد حجم الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإن حجم هذا الإنفاق يزداد مع زيادة تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية ففي ظل الدولة المحايدة كان حجم وأنواع النفقات العامة محدود ولكن ومع اتساع دور الدولة وفي ظل دور الدولة المتدخلة والمنتجة فقد ازداد حجم ونوع النفقات العامة.

2) **النشاط الاقتصادي** : كان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بوجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة. فكلما تحسن مستوى النشاط الاقتصادي زادت النفقات العامة والعكس صحيح. أما بعد ظهور النظرية العامة لكينز عام 1939 فقد صارت النفقات العامة تمثل أحد الأدوات المستخدمة في النشاط الاقتصادي . ففي حالة النشاط الاقتصادي تقوم الدولة بتخفيض حجم إنفاقها العام لتجنب ظهور آثار التضخم أو على الأقل التخفيف منها . أما في حالة الركود والكساد الاقتصادي فإن الدولة تلجأ إلى زيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الفعال بما يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل والقضاء على البطالة.

3) **الإيرادات العامة :**

يتأثر حجم النفقات العامة والزيادة فيها بمقدار الإيرادات العامة ، ونسبة الزيادة فيها ، إذا أنه لا يمكن للدولة أن تنفق أموالا تفوق الأموال التي تحصل عليها ، وذالك سلطاتها في الحصول على الإيرادات العامة محدودة .

وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المالية ففي فترة الدولة الحارسة ، نجد أن الدولة لا تلجأ إلى تحصيل الإيرادات من الأفراد ألا لغرض تمويل نفقاتها ، وان هذه الإيرادات التي تم تجميعها يجب أن لا تزيد عما يلزم لتمويل النفقات العامة ، أي يجب أن تكون الموازنة العامة متوازنة بمعنى أن تغطي النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية أي عدم الإلجاء إلى القروض العامة ، وهذا يترتب عليه أن يتم إقرار النفقات العامة في الميزانية قبل الإيرادات العامة ، حتى لا يتحقق فائض في الإيرادات الذي كان من الممكن للقطاع الخاص الاستفادة منه أن هذا الوضع ، كان مقبولا في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة إلا أن الأحداث التي وقعت في

العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأزمة 1929 أوضحت عدم أما كنية الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية العامة للدولة ، وعلى اثر ذالك توسعت النفقات العامة من ناحية ، وتم اللجوء إلى القروض العامة ، لتمويل بعض النفقات من ناحية أخرى وأصبح توازن الميزانية ليس أمرا مهما بقدر أهمية التوازن الاقتصادي.[1]

ثانيا : أسباب تزايد الإنفاق العام.

صاحبت ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ولقد تعددت واختلفت وجهات النظر حول الأسباب المؤدية لهذه الزيادة وفيما يلي مجموعة من الأسباب منها ما هو ظاهري ومنها ما هو حقيقي والتي يرى الكتاب والمحللون الاقتصاديون أنها كانت سببا في هذه الزيادة.

1) **الأسباب الظاهرية.**

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة ظاهرية وغير حقيقية في النفقة أي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة .

أ. انخفاض قيمة النقود: ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقد من السلع والخدمات والمتأتي من ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام للأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة وذالك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة. و بذالك لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمتمثلة باتساع نشاط الدولة، لذا يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار عند القيام بدراسة تطور النفقات العامة خلال فترات زمنية متفاوتة.[2]

ب. اتساع إقليم الدولة وزيادة السكان: عندما تزداد مساحة الدولة تزداد معها الخدمات المقدمة وتزداد النفقات العامة تبعا لذالك. يحدث هذا في حالة اتحاد دولتين أو تحرير ارض محتلة كما أن زيادة السكان تتطلب

[1] محمد سلمان سلامة ، مرجع سابق ،ص85.
[2] محمد طاقة هدى العزاوي ، مرجع سابق ، ص43.

من الدولة تقديم خدماتها للزيادة السكانية بالحجم والنوع نفسيهما اللذان يقدمان للسكان قبل حصول الزيادة. كما أن هيكل السكان يؤثر في حجم النفقات العامة. فعند زيادة نسبة الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة في الإنفاق على التعليم . وزيادة عدد كبار السن يزيد من الرواتب التقاعدية فضلا عن ذالك فغن ارتفاع معدل العمر يقود إلى زيادة في العائد المتوقع من الاستثمار في التعليم . ومن هنا يمكن تبرير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة من هذا المجال.[1]

ج. تغير في طرق المحاسبة الحكومية : يؤدي تغيير طرق إعداد الحسابات الحكومية ، ولاسيما طرق تسجيل النفقات العامة إلى إحداث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة فقديما كانت الحسابات الحكومية تقيد على أساس قاعدة الناتج الصافي (بموجبها كانت تقوم الوزارات بخصم مصروفاتها من الإيرادات التي تحصلها) ولذا كانت تظهر في الموازنة الإيرادات الصافية ، إذا كانت الوزارة تحقق فائضا، أو صافي النفقات ، في حالة وجود عجز أما في العصر الحاضر، وعلى أثر تطبيق قاعدة الشمول في قيد الإيرادات والنفقات وفي معظم دول العالم ، فقد أصبحت تظهر جميع الإيرادات ، وجميع النفقات في جداول الإيرادات والنفقات التابعة للموازنة العامة ، وهذا مما يؤدي إلى ظهور زيادة في النفقات العامة ، لم تكن تسجل في جداول الموازنة العامة من قبل ، والزيادة هنا تعتبر زيادة ظاهرية وليست حقيقية وسببها الاختلاف في طريقة قيد النفقات العامة في الموازنة. [2]

2) الأسباب الحقيقية.

وهي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة أي زيادة في كمية السلع والخدمات ، المستخدمة لإشباع الحاجات العامة ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

أ. **الأسباب الاقتصادية:** وهي ناتجة عن عنصرين رئيسيين هما :

[1] سعيد علي لعبيدي ،مرجع سابق، ص ص 88-89.
[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص ص325-326.

- ✓ زيادة الدخل الوطني: فالزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم النفقات العامة . لأن الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد ، وإلى طلب المزيد من الخدمات ، وإلى زيادة النفقات العامة للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة المتزايدة.
- ✓ تطور الدولة الاقتصادي :

منذ الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي، حل نظام التدخل والتوجيه الاقتصادي محل نظام الاقتصاد الحر الذي ساد في القرن التاسع عشر وتبعا لذالك أصبحت الدولة تتدخل للقضاء على البطالة ، ولتحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد، وللقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية (ولاسيما في البلاد النامية) وأصبحت الدولة تتدخل لتوجيه الاقتصاد ، ووضع الخطط اللازمة لزيادة الدخل الوطني . وحتى تقوم الدولة بدورها الاقتصادي الجديد ، بشكل فعال ، فان ذالك يتطلب منها المزيد من الإنفاق ، ولذا أصبح تطور دور الدولة الاقتصادي من أسباب زيادة النفقات العامة الهامة.

ب. الأسباب الاجتماعية :

هناك أسباب طبيعية اجتماعية تؤدي زيادة النفقات العامة أهمها: [1]

- ➢ زيادة عدد السكان : تؤدي زيادة السكان إلى زيادة النفقات العامة للأسباب الآتية:
- ✓ تستلزم زيادة السكان توسع في الخدمات التي تقدمها الدولة لتشمل الزيادة الجديدة في السكان. أي تقديم الخدمات السابقة نفسها ولكن لعدد أكبر من السكان وهذا يحتاج إلى المزيد من النفقات العامة.
- ✓ تقديم المعدل نفسه من الخدمات لعدد أكبر من السكان يحتاج إلى وسائل فنية وإدارية أكبر من مما يستلزم المزيد من النفقات العامة .
- ✓ عادة ما تكون الزيادة السكانية في الطبقات الفقيرة أعلى من ما هي عليه في الطبقات الغنية. وهذا يستلزم أن تقدم الدولة المزيد من الخدمات الاجتماعية لرفع المستوى المعيشي لهذه الطبقات .

[1] سعيد علي لعبيدي ،مرجع سابق، ص ص 84-85.

- اتساع المدن: نتيجة لانتشار التصنيع تكونت المدن والتجمعات السكانية الكبيرة ، هذه المدن تحتاج إلى خدمات عامة أكثر مما تحتاجه المناطق الريفية مثل العناية الصحية و الاهتمام بوسائل النقل والمواصلات ومد شبكات الماء والكهرباء والهاتف ...الخ وبشكل عام كلما اتسعت رقعة المدينة كلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة .

ج. **الأسباب السياسية:** لقد أدى تغير الفلسفة السياسية للدولة في الداخل والخارج إلى زيادة النفقات العامة . ففي المجال الداخلي ، أدت زيادة الوعي لدى المواطنين إلى زيادة مطالبة الدولة بتقديم مزيد من الخدمات ، وتنفيذ العديد من المشاريع . أما في المجال الخارجي فقد اتجهت النفقات العامة نحو الزيادة ولاسيما نفقات وزارة الخارجية ، وذالك بسبب ازدياد عدد المنظمات الإقليمية والدولية ، واشتراك الدولة في تلك المنظمات ، وحضور موظفيها المؤتمرات الدولية والإقليمية . كما أن فتح السفارات والقنصليات في دول العالم يكلف الدولة مبالغ كبيرة ، يضاف إليها تقديم الإعانات للدول الأخرى لتدعيم العلاقات بين الدول وتقديم المساعدات للدول التي تصاب بكوارث طبيعية (زلازل ،فيضانات ...الخ) وتؤدي هذه إلى زيادة النفقات العامة زيادة كبيرة.[1]

د. **الأسباب العسكرية** : أدى استقلال العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى محاولة كل دولة منها تكوين جيش لحماية سيادتها الإقليمية ، وتحتل هذه النفقات أهمية خاصة في الوقت الحاضر نظرا لزيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطرق السليمة مما أدى ذالك إلى زيادة النفقات العامة بصورة كبيرة في معظم الدول . إذ ما تمثل النفقات الحربية أكثر من نصف الموازنة العامة ، إذ أن الأسلحة الحديثة ذات التكلفة المرتفعة وانتشار الإستراتجيات الحديثة للدفاع يتطلب نفقات ضخمة ، بالإضافة إلى انتشار سياسة الأحلاف العسكرية.[2]

[1] محمد شاكر عصفور ، مرجع سابق ،ص 324.
[2] محمد طاقة ،هدى العزاوي، مرجع سابق ،ص ص 47-48.

هـ. **الأسباب الإدارية:** يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم متابعته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة والارتفاع في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العمومية (أثاث ، مكتبات ...الخ) إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ ، بل وأكثر من ذالك يمثل عبأ إضافيا على موارد الدولة.

والزيادة في هذا الإطار وإن كانت حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشرا .[1]

و. **الأسباب المالية:** من الأسباب المالية التي تساعد على زيادة النفقات العامة ن سهولة الاقتراض ، ووجود فائض في الإيرادات تجمع من السنوات السابقة يكون مالا احتياطيا كبيرا . فهذان العنصران يشجعان الحكومات على زيادة الإنفاق.[2]

ثالثا : أثار تزايد الإنفاق العام.

هناك العديد من الآثار والنتائج التي تترتب عن زيادة الإنفاق العام أهمها :[3]

1) أثر النفقات العامة على الإنتاج:

تؤدي بعض النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر كالنفقات الاستثمارية ، والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية وهناك نفقات أخرى تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل غير مباشر ومنها ، النفقات الحربية والنفقات الاجتماعية.

أ. **النفقات الاستثمارية :**

تكون على شكل أثمان آلات ومعدات الإنتاج . وتشمل أيضا تكاليف إقامة مباني مصانع ، وإنشاء وسائل المواصلات كالطرق والسكك الحديدية (التي تستخدم لنقل المواد الخام إلى المصانع وغيرها) . وتؤدي النفقات الاستثمارية إلى زيادة رأس المال الوطني ، وزيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد ، وإلى زيادة في حجم الدخل الوطني في المدى الطويل .

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ،ص ص 95-96.
[2] محمد شاكر عصفور ، مرجع سابق ،ص 325.
[3] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق،ص ص 382-329.

ب. **الإعانات الاقتصادية:** وتشمل أنواع متعددة من الإعانات منها:

- إعانات التصدير: وهي التي تمنحها بعض الدول للمنتجين والمصدرين فيها بهدف مساعدتهم على الصمود أمام المنافسة من طرف السلع الأجنبية ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في كمية إنتاج السلع المعانة ، وإلى تحسين الميزان التجاري ، وإلى زيادة في العملات الأجنبية التي يحصل عليها المصدرون.
- إعانات للمؤسسات الخاصة: وهي الإعانات التي تمنح للمشروعات الخاصة التي تنتج للاستهلاك المحلي بهدف تشجيعها ، وتوجيه توظيف الأموال فيها ، ومن أمثلة ذالك الإعانات التي تدفع لأصحاب المصانع ولتوسيع أو تحديث مصانعهم ، ولإنشاء مصانع جديدة ، وتسهم هذه الإعانات في زيادة حجم الإنتاج في هذه المصانع ، وفي ازدهار النشاط الاقتصادي.
- الإعانات التي تمنح للمؤسسات العامة لتغطية العجز الحاصل في موازنتها: مثال ذالك ، إعانات مؤسسات السكك الحديدية والخطوط الجوية ، وغيرها من المؤسسات التي تؤدي خدمات عامة ، أو تنتج سلعا لفائدة المواطنين.
- إعانات الاستهلاك: وتشمل الإعانات التي تدفع للمواد الأساسية الضرورية (كالسكر والأرز والدقيق) لأجل تخفيض أسعارها وبالتالي تخفيض تكاليف المعيشة ، وتدفع عادة للمنتجين لها محليا أو للمستوردين لهذه السلع.

ت. **النفقات العسكرية:**

تملك النفقات العسكرية أثرا فعالا على إنتاج الوطني، على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي، للدول ذكرنا سالفا، والنفقات العسكرية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب ، وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية و السياسية بصورة مباشرة و ترى النظرية المالية التقليدية إن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، بينما تمثل النظرية الحديثة الى التمييز بين الآثار الانكماشية و التوسعية للنفقات العسكرية [1] .

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)** ديوان المطبوعات الجامعية ،ط 4 ، 102

ث. النفقات الاجتماعية : وهي تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الإنتاج ، فالنفقات التي تصرف على علاج الموظفين والعمال، وعلى تحسين ظروف معيشتهم ، وعلى تدريبهم فإنها تؤدي إلى زيادة كفايتهم ومقدرتهم على العمل والإنتاج ، وذالك لتحسين الناحية العقلية والجسمية لديهم.[1]

2) أثر النفقات العامة على الاستهلاك.

تسهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك القومي وذالك من خلال :[2]

أ) **شراء الدولة للسلع الاستهلاكية:** لغرض القيام بواجباتها تحتاج الدولة لشراء سلع استهلاكية كثيرة ومتنوعة مثل الأثاث والسيارات والمواد الغذائية ...الخ . فالدولة مستهلك كبير في الاقتصاد لذالك يكون للنفقات العامة تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي.

ب) **قيام الدولة بتوزيع الدخول:** تدفع الدولة الدخول لمن تشتري خدماتهم كالموظفين والعمال ...وكذالك تدفع رواتب تقاعدية وإعانات إن جزءا كبيرا من هذه الدخول يذهب إلى الاستهلاك مما يساهم في رفع مستوى القومي

3) أثر النفقة العامة على توزيع الدخل: للنفقات العامة أثار مباشرة في مجال إعادة توزيع الدخل بين الفئات والأفراد في المجتمع .وعادة ما تكون هذه العملية لصلح أصحاب الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخول المرتفعة ويتم ذالك من خلال عدة صور للنفقات العامة منها:

- ✓ تقديم إعانات مباشرة على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات البطالة والشيخوخة .
- ✓ الإنفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع مما يجعلها تقدم مجانا للمواطنين مثل التعليم المجاني والخدمات الصحية.
- ✓ تقديم سلع وخدمات بأقل من أسعار تكلفة إنتاجها نظرا لضرورتها مثل لكهرباء والماء كل هذه

النفقات والإعانات تساهم في رفع مستوى دخول الأفراد والأسر ذوي الدخول المنخفضة .وإذا ما علمنا أن هذه

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق،331.
[2] سعيد علي العبيدي،مرجع سابق،ص95.

النفقات تمول عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية . والتي تعمل على خفض مستوى دخول أصحاب الدخول العالية ، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تضيق.

4) أثر النفقات العامة على الاستخدام :

من مهام الدولة الرئيسية في الوقت الحاضر سعيها للحفاظ على حالة الاستخدام التام لعناصر الإنتاج جميعها . ومكافحة الكساد والبطالة وكذالك التضخم وارتفاع الأسعار . ففي حالات الكساد والبطالة تزيد الدولة من نفقاتها العامة لكي ترفع من الطلب الكلي ويتم ذالك من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ..وهذا يعني توزيع دخول جديدة تأخذ طريقها في شراء السلع والخدمات وهكذا ينشط الجهاز الإنتاجي للاقتصاد ويتم القضاء على الكساد والبطالة . أما في حالة الانتعاش الاقتصادي وزيادة الدخول فقد يتجاوز الطلب الكلي العرض الكلي مما يتسبب في ارتفاع الأسعار وحصول التضخم .في هذه الحالة تعمل الدولة على التقليل من الطلب الكلي بحيث يتلاءم مع العرض الكلي وتعود الأسعار غلى سابق عهدها.[1]

5) أثر النفقة العامة على مستوى الأسعار:

إن أسعار البضائع المختلفة في السوق، لا تتحدد بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل وتتحدد في قطاعات معينة نتيجة دخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد حاليا بشكل منظم ، ويحدث إما نتيجة للمطالبة بتدخل الدولة ، أو بتدخلها بشكل تلقائي . فقد يطالب المنتجون بتدخل الدولة للحصول على إعانات لزيادة إنتاجهم وخفض التكلفة، أو مجابهة المنافسة الأجنبية، كما قد يطالب بتدخل الدولة المستهلكون لخفض أسعار السلع الضرورية أما تدخل الدولة التلقائي فإنه يتم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحماية المستهلكين، وتحطيم الاحتكارات.

ويكون تدخل الدولة أحيانا بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار، كالعرض والطلب.[2]

[1] نفس المرجع السابق،ص96-97.
[2] محمد شاكرعصفور،ص 334.

6) أثر الإنفاق العام على الادخار الوطني

تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، ، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد و المجتمع، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار.[1]

المطلب الثاني: ماهية الإيرادات العامة.

إن دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية اتسع بتطور طبيعة الدولة من حارسة إلى متدخلة، وقد ترتب على اتساع هذا الدور وتطوره تزايد النفقات العامة، ولتغطية هذه النفقات يلزم للدولة الحصول على إيرادات كافية لتغطية هذه النفقات المتزايدة.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات وتطورها التاريخي .

أولا: مفهوم الإيرادات العامة.

تعددت الدراسات حول الإيرادات وتنوعت من اجل تحديد مفهوم دقيق وشامل للارادات من بينها ما يلي:

« يقصد بالإيرادات مصادر تمويل النشاط المالي في لاقتصاد العام حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة ، وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.»[2]

[1] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة** ، ط3، دار وائل للنشر ، عمان ،2007،ص91.
[2] محمد طاقة ،هدى الغزاوي ، مرجع سابق ، ص21.

« هي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.»

من خلال التعريفين السابقين نستنتج التعريف التالي:

« تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة والأداة التي يتم من خلالها تلبية احتياجات المجتمع ومصدر التمويل الذي يتم من خلاله تغطية كافة النفقات العامة وتمويل مختلف المشاريع وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة ، وتحصل الدولة على هذه الإيرادات من الدخل القومي أو من مصادر خارجية عند الحاجة. » [1]

ثانيا: التطور التاريخي للإيرادات العامة.

تتبعنا التطور التاريخي للإيرادات ، فسنجد أن الدولة قديما كانت تحصل على إيراداتها في صورة عينية مستخدمة سلطاتها وسيادتها في إجبار الأفراد على الانتماء لجيوشها والقيام بالأشغال العامة عن طريق السخرة ، بل تفرض أيضا على المزارعين والحرفيين توريد نسبة معينة من إنتاجهم إليها . كان هذا هو الحال في عصر الرق والإقطاع ،أما الوضع في العصر الحديث فقد اختلف ، فمع استخدام النقود كأداة للمبادلة ومخزن للقيم بشكل واسع ، أصبحت الدولة تحصل على ايرادتها في شكل نقدي ، وتنوعت مصادر الإيرادات فبالإضافة إلى إيرادات الدولة التي تعتمد على عنصر الإجبار، ظهرت إيرادات أخرى مصدرها النشاط الاقتصادي للدولة . أي تلك الإيرادات الناتجة عن مشروعاتها الاقتصادية ، وتنظيم النشاط الاقتصادي.

فاتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتطورها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، أدى غلى اتساع وازدياد حجم النفقات العامة ونوعها .ومن ثم ، وعلى نحو حتمي ، اتساع وازدياد حجم النفقات العامة لتتمكن من تغطية النفقات العامة . وتترتب على ذالك تطور هيكل الإيرادات العامة وأصبحت الدولة

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ص115.

تحصل إيراداتها من مصادر متعددة وذالك مثل إيراداتها من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية (دخل الدومين العام والخاص) الرسوم ، الضرائب ، الثمن العام ، القروض ، الإصدار النقدي...الخ. [1]

الفرع الثاني : أنواع الإيرادات:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة وفقا لمجموعة من المعايير ويكون ذالك على النحو التالي:[2]

اولا : من حيث معياري المصدر والالتزام.

1) **من حيث المصدر.**

تقسيم الإيرادات العامة إلى:

- إيرادات أصلية (أملاك الدولة).
- إيرادات مشتقة تحصل عليها عن طريق اقتطاعها جزءا من أموال الأفراد (الضريبة).

2) من حيث الالتزام.

من خلال هذا المعيار تقسم الإيرادات العامة إلى:

- إيرادات إجبارية تفرضها السلطة العامة جبرا على الإفراد (الضرائب ، والغرامات الجنائية ...)
- إيرادات اختيارية تحصل عليها الإدارة العامة عن طريق الاختيار مثل الرسوم والقروض الاختيارية.

ثانيا : من حيث معياري الانتظام والشبه مع إيرادات القطاع الخاص

1) **من حيث الانتظام.**

تقسم الايرادت العامة إلى :

- إيرادات عادية (دخل الدومين، الضرائب).
- إيرادات غير عادية (استثنائية إلا تتوفر على الصفة الدورية وبانتظام ، مثل القروض ، الإصدار النقدي الجديد وذالك لمواجهة ظروف استثنائية وطارئة .

[1] سوزي عدلي ناشد،**الوجيز في المالية العامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000،ص85.
[2] محمد صغير بعلي ، ص52-53).

2) من حيث الشبه مع الإيرادات القطاع الخاص.

– إيرادات الاقتصاد العام(الإيرادات السيادية) حيث تحصل عليها الإدارة العامة بما لها من امتيازات السلطة العامة مثل الضرائب والرسوم .

– إيرادات شبيهة بالاقتصاد الخاص تحصل عليها الإدارة مستعملة وسائل القانون الخاص مثل إيرادات المشروعات العامة ، القروض والإعانات.[1]

الشكل الموالي يوضح تقسيمات الإيرادات بناءا عن المعايير سابقة الذكر.

الشكل رقم (3): أنواع الإيرادات.

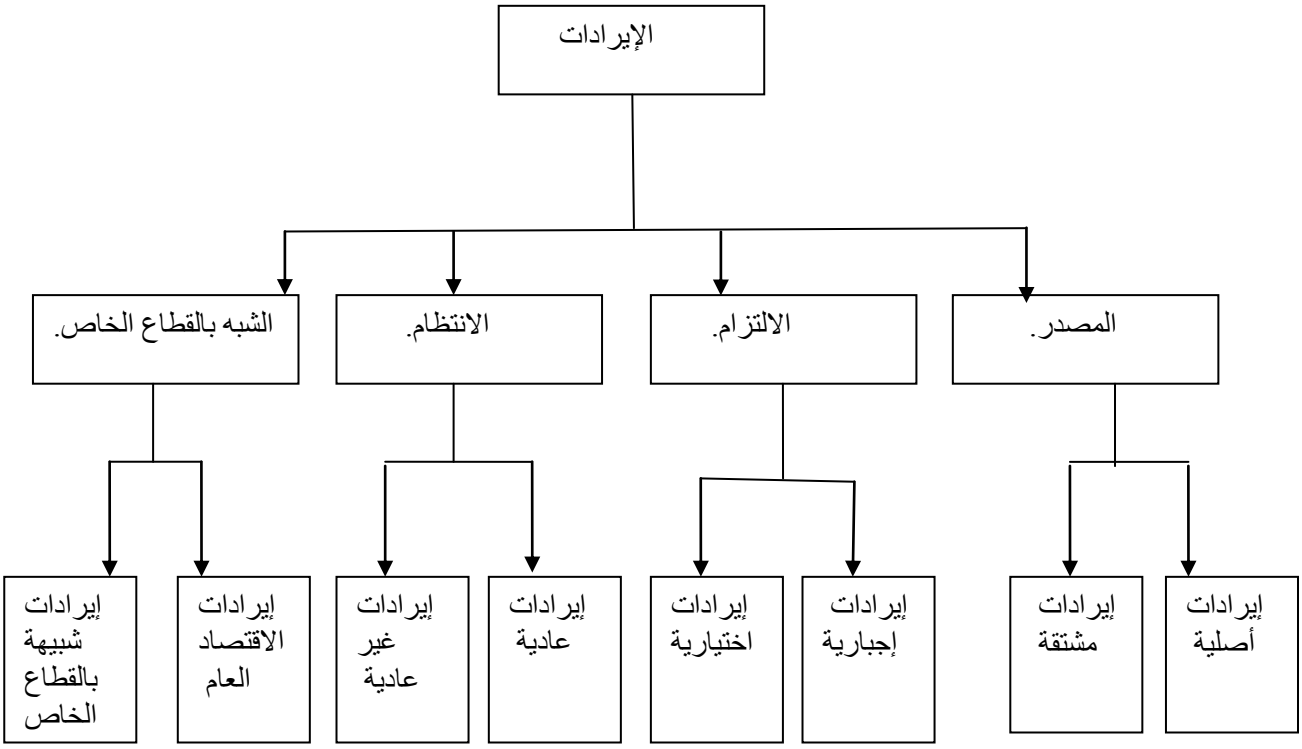

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

[1] نفس المرجع،ص53.

المبحث الثالث : الاطار النظري لعجز الموازنة العامة.

تمر الموازنة العامة لكل دولة بثلاث حالات أو وضعيات يتحدد من خلالها رصيد الموازنة يعتب عجز الموازنة احد الوضعيات غير المرغوب فيها والذي سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الاول : مفهوم عجز الموازنة العامة و أنواعه.

يعبر عجز الموازنة على وجود اختلال في هذه الأخيرة وقد اختلفت الدراسات في تحديد مفهوم معين أو تصنيف معين لهذه الظاهرة وفيما يلي بعض المفاهيم التي تعبر عن عجز الموازنة لعامة .

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة.

تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني واهم هذه المفاهيم ما يلي:

« عجز الموازنة العامة : يمثل الفرق بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية ، غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله. »[1]

« يعرف عجز الموازنة العامة بأنه إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.» [2]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج هذا التعريف الشامل لعجز الموازنة العامة: « هو تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة وعدم قدرة هذه الأخيرة على مجاراة الزيادة المطردة في سابقتها أي النفقة العامة ويعود هذا

[1] كردودي صبرينة ، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، دراسة تحليلية مقارنة ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007،ص ص 134-135.

[2] سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته**، مع أشارة للعراق للمدة 2003.2012. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، قسم الاقتصاد مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 81 العدد6 ، ص 295.

التفوق لتطور حجم الحاجيات العامة ونمو وظائف الدولة واتساع نطاق مسؤولياتها نتيجة تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ...الخ. »

الفرع الثاني: انواع عجز الموازنة.

ينقسم عجز الموازنة الى نوعين اثنين الأول يكون متوقع وفي الحسبان في حين ان النوع الثاني يكون طارئ ومفاجئ وفيما يلي تفصيل لهذين النوعين:[1]

أولا: عجز متوقع:

وهو العجز المضمن والمنصوص عليه في قانون الموازنة وهو معلوم بصورة واضحة منذ بداية العام المالي وتقدم الحكومة مقترحات عملية لتمويل هذا العجز.

ثانيا: عجز طارئ أو مؤقت (غير متوقع):

ينشأ هذا العجز نسبة لتبدل الحالة الاقتصادية خلال العام ، فقد كون الإيرادات مضمنة بصورة صحيحة بحيث النفقات تساوي الإيرادات ثم تتغير الدورة الاقتصادية من ازدهار إلى كساد بسبب ظروف طبيعة طارئة كالزلزال والفيضانات والتي تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي يظهر هذا النوع من العجز أو ربما تكون الأسباب انخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة لتهرب الممولين أو عدم تمكن موظفي الضرائب من الإيفاء بالربط المحدد لهم، أو تذبذب أسعار صادرات الدولة كالصادرات البترولية وغيرها مما يؤدي إلى ظهور عجز غير متوقع في موازنتها ، ويمكن أن نقسم العجز غير المتوقع إلى:

[1]. عبده داؤود سليمان، سياسات معالجة عجز الموازنة العامة في السودان في الفترة (1980-2005) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،منشورة ،السودان ،2007، ص57.

1) العجز التشغيلي:

ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم ، ويتمثل العجز هنا في متطلبات إقراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم ، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم [1].

2) الجاري :

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد ، والذي يجب تمويله بالاقتراض ، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع النفقات والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

وهناك من يرى بأن العجز الجاري يعبر عن الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية ، وهو بهذا الاعتبار يعطي وزنا مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية وللإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول ، والمنطق الكامن في ذالك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة ، وذالك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة ، وفي الستينيات من القرن السابق كانت القناعة السائدة هي ان الانفاق الجاري ينبغي تمويله من خلال الضرائب . [2]

3) العجز البنيوي:

يظهر العجز البنيوي أو الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي للدولة بسبب ظروف غير مواتية تحيط بالاقتصاد، ويظهر على شكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا تؤثر فيها مختلف الحلول التي تتبانها الدولة لإقامة التوازن، وينتج هذا العجز عن الوسائل التي تعتمدها الدولة في أعداد الموازنة، فإذا ما حاولت الدولة القضاء على هذا العجز بزيادة العبء الضريبي فلا يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من العجز ولا ينجم عنها إلا زيادة في

[1] كردودي صبرينة ،مرجع سابق،137.

[2] نفس المرجع،ص ص 136-137.

العجز لتهرب دافعي الضرائب من دفع الزيادة في الضرائب أو دفعها وتحميلها للمستهلك مما يؤدي إلى عزوفه عن شراء السلع وبالتالي توقف الإنتاج ومن مميزات هذا النوع من العجز زيادة النفقات فيها بمتوالية هندسية وزيادة الإيرادات فيها بمتوالية عددية ويمكن أن نصف العجز بأنه بالبنيوي والهيكلي إذا تجاوز الانفاق[1].

4) العجز الأساسي:

ورغم ما يتميز به مقياس العجز الجاري من شموله جميع احتياجات القطاع الحكومي من القروض، غير أنه لا يصلح لقياس العجز الناشئ عن السياسة المالية الجارية .بل قد يكون مقياسا مضللا في بعض الاحيان .فهو يتضمن مثلا فوائد القروض وهى مبالغ تسدد عن ديون نتيجة للسياسة المالية الجارية. [2]

5) العجز الناشئ عن زيادة الانفاق:

يظهر عجز الموازنة من خلال زيادة النفقات العامة للدولة نتيجة لتعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومن خلال زيادة النفقات العامة للدولة في الحياة الاقتصادية ، أو من خلال الإنفاق الاستهلاكي المتزايد للوحدات الحكومية ويمكننا أن نجمل أهم أسباب زيادة الإنفاق العام في النقاط التالية :[3]

أ) الأسباب الاقتصادية .

ب) الأسباب السياسية.

ت) الأسباب المالية.

ث) الأسباب الإدارية.

ج) الأسباب العسكرية والحربية.

[1] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الأول، ص 143.

[2] حمدي أحمد العناني،مرجع سابق،ص58.

[3] عبده داؤود سليمان،مرجع سابق،ص60.

6) العجز الشامل:

من المعلوم أن القطاع الحكومي يتكون من مؤسسات عامة متعددة .فهو يشمل الجهاز الإداري) أو الحكومة المركزية (والحكم المحلى، والمشروعات المملوكة للدولة .من هذا يتضح أن قصر قياس العجز على موازنة الجهاز الإداري) الحكومة (وحده من شأنه اعطاء صورة مضللة، وللتعرف على المتطلبات الكاملة للقطاع الحكومي، بمعناه الشامل، فإن الأمر يتطلب التعرف، عما تحققه المؤسسات العامة الأخرى من فائض أو عجز. فالنظرة الشاملة للقطاع الحكومي تتطلب عدم استبعاد المؤسسات المالية الحكومية عند قياس عجز الموازنة العامة .مثال ذلك البنك المركزي وما يحققه من خسائر نتيجة قيامه مباشرة بتقديم أسعار فائدة منخفضة لبعض القطاعات أو الأنشطة، ونظراً لأن العجز المالي لهذه المؤسسات له آثار على الاقتصاد القومي تماثل تماما آثار العجز المالي للجهاز الإداري للدولة، فمن الضروري أن يؤخذ في الحسبان، المتطلبات المالية الصافية لهذه المؤسسات العامة، عند قياس العجز الشامل في الموازنة العامة للقطاع الحكومي[1].

المطلب الثاني : اسباب عجز الموازنة العامة.

يحدث العجز الموازني نتيجة لسببين رئيسين هما:[2]

1) انخفاض الإيرادات العامة :والتي يمكن أن تحدث نتيجة للأسباب التالية:

– ضالة الجهد الضريبي :أي انخفاض في الطاقة الضريبية والتي تعني نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني، وهذا نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض الوعي الضريبي.

– الاعتماد على الضرائب غير المباشرة :تعتمد الدول النامية على هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون وفرة في حصيلتها، ومن جهة أخرى يعمل هذا النوع من الضرائب على زيادة العجز الموازني لأنه يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار.

[1] نفس المرجع،ص 61.

[2] ضيف أحمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر(3)، 2015، ص106.

– الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة :حيث تذبذب حصيلة هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون فيها أسعار المواد الأولية المصدرة غير مستقرة نتيجة لتغير معدلات الطلب عليها في الأسواق العالمية.

2) ارتفاع النفقات العامة :من بين العوامل التي تساعد على تزايد النفقات العامة ما يلي

– الأخذ بنظرية العجز المنظم :والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد يحدث تأثيرا مباشرا على زيادة الإنتاج والدخل.

– اتساع نطاق الدولة :حيث تزداد النفقات العامة لعديد من المشروعات الصناعية الكبرى التي يحجم عنها الخواص، وهي ذات أهمية لعملية التنمية مما يستدعي تمويلها من طرف الدولة، حيث أن يزداد الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري.

– تدور قيمة العملة :انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يستدعي زيادة النفقات العامة التي تكون في شكل زيادة في الدخول الاسمية وليس الحقيقية.

خلاصة

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أن الميزانية العامة هي عبارة عن بيان مالي لمختلف العمليات المالية للدولة، ولا تكمن أهميتها في كونها أداة تتدخل بها هذه الأخيرة لتوجيه النشاط الاقتصادي في المجتمع فحسب، و لكنها في ذات الوقت وسيلة تقاس بها كفاءة الأداء الحكومي ومدى قدرته على تلبية احتياجات المجتمع.

ومن أهم ما تم التعرف عليه من خلال هذا الفصل أن الميزانية العامة تقوم على مجموعة من المبادئ و الأسس وهي تمتاز بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الوثائق المالية الصادرة عن الحكومة ، تتكون من جانبين رئيسيين هما جانب النفقات العامة والإيرادات العامة. وتم التطرق لهما بشكل من التفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل الى جانب ذالك تطرقنا لمفهوم العجز الموازني ومختلف أنواعه .

الفصل الثاني:

السياسة الانفاقية ودورها في علاج العجز الموازني.

تمهيد:

ازدادت أهمية الإنفاق العام وتعاظمت مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبار أنه الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة والصورة التي توضح البرامج الحكومية في كافة المجالات وعلى شكل أرقام و اعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للمجتمع من أجل تحقيق أقصى درجات النفع لذالك أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بهذا الجانب من الموازنة العامة ، ويتجلى هذا الاهتمام في سعي مختلف الدول لإتباع سياسات انفاقية مثلى تسمح بترشيد الإنفاق و الحفاظ على موارد الدولة وتلبيتها لأكبر قدر من الحاجيات العامة والحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

وفي هذا الفصل سنتناول الجوانب النظرية للسياسة الانفاقية وكذالك الجوانب النظرية لترشيد الإنفاق العام وذالك على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الإنفاقية.

المبحث الثاني: ماهية ترشيد الإنفاق العام.

المبحث الثالث: سياسات تخفيض الإنفاق العام.

المبحث الأول ماهية السياسة الانفاقية.

تعد السياسة الإنفاقية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة من أجل التحكم في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الاستقرار في موازنتها العامة وذالك من خلال التأثير في مكون رئيسي من مكونات الموازنة العامة وهو الإنفاق العام.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الإنفاقية وأدواتها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الإنفاقية.

« يقصد بالسياسة الانفاقية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الانفاق العام وتدبير وسائل تمويله ، كما تظهر بالموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد.»[1]

«السياسة الانفاقية هي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني »[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة الإنفاقية تتمثل في مختلف الأدوات والوسائل التي تسعى من خلالها الدولة إلى تخطيط الإنفاق العام والبحث عن وسائل تمويله وجعله كأداة تتدخل من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي وتؤثر من خلالها على حجم الطلب الكلي وذالك لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي .

الفرع الثاني: أدوات السياسة الانفاقية.

[1] محمد كمال حسين رجب ، **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر ،2011،ص32.

[2] لحسن دردوري ، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة** ، دراسة مقارنة الجزائر تونس ، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014،ص133.

أولا: تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:

وهذا لكون استخدام النفقات العمة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد القومي من جهة ، وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وهي بهذا يمكن أن تكون توسعية أو تقيدية ، إلى أنه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام بدون حدود لما يمكن أن يحدثه من أثار سلبية كالتضخم ولعدم قدرة الدولة دائما على تغطية .

ويجب أن ندرك أن زيادة الإنفاق العام قد تكون لا إرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية والأزمات والنكبات ، فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن من الصعب جذا التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب . نفس الأمر يحدث عند ظهور كوارث أو نكبات طبيعية.

ونفس الأمر يقال عن التخفيض ، فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بلا حدود اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير قابلة للضغط من جهة، ولما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة الطبيعة. [1]

ثانيا: إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:

وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات ، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي :

- نفقات الخدمات العامة .
- نفقات الأمن والدفاع .
- نفقات الخدمات الاجتماعية .
- النفقات الشؤون لاقتصادية .
- نفقات أخرى.

[1] عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية ، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2003 ص 190.

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام ، ويحدث هذا التغيير تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة ، وتبعا لرغبة السلطات فتغييرها . فزيادة النفقات العسكرية يمكن أن تؤدي إلى حدوث أثار تضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج المدني ومنه زيادة أسعاره . وهذا دون أن يعني ذالك أنها لا تفيد الإنتاج القومي ، فكثيرا ما تفيد في في تطوير الانتاج ، وتطوير الهياكل القاعدية..الخ.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الانفاقية.

تتجلى أهداف السياسة الإنفاقية من خلال ما يلي:

1) تلعب السياسة الانفاقية دور في تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي ، وبالتالي تحقيق الاهداف بمثالية.
2) تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال السماح للموازنة العامة بالتقلب وفقا لأوجه الدورة الاقتصادية ، وذالك للمحافظة على التوازن الاقتصادي ، ويعني ذالك توازن سوق السلع و الخدمات .
3) تركز السياسة الانفاقية في الدول النامية من خلال الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية وتطوير القطاعات المختلفة من خلال برامج الدعم والمشاركة .
4) تهدف السياسة الانفاقية إلى تحديد حجم الإنفاق الحكومي ، هناك نظريتان متعارضتان تناولت هذا الموضوع .

أ) النظرية الفردية (الكلاسيكية): نادى أصحاب هذه النظرية بان تكون النفقة محايدة ، فلا يجوز أن تتأثر السياسة الانفاقية للدولة بالمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وإفساح المجال أمام الأفراد وتركهم أحرارا لزيادة إنتاجهم و رفاهيتهم .

[1] نفس المرجع ، ص191.

ب) النظرية الجماعية (الاشتراكية) : حيث تناولت هذه النظرية بحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية ، لتحقيق أهداف المجتمع ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع من أفراده وتتوقف رفاهية المجتمع من أفراده وتتوقف رفاهية المجتمع من أفراده وتتوقف رفاهية المجتمع ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع من أفراده.

من المعلوم أن الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى إنقاص حجم الدين العام بسداد جانب منه أو شراء بعض السلع من الإفراد ، أقل فاعلية في التأثير على مستويات للأثمان من الإنفاق الحكومي الذي يهدف الى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد ، على شكل منح للعاملين أو تقديم معونات اجتماعية ، أما إذا وجه الإنفاق الحكومي إلى زيادة الاستثمار فأنه يؤدي إلى تغيرا هيكلية في الأثمان تختلف عما إذا وجه الإنفاق الحكومي لزيادة الاستهلاك يعمل على زيادة الإنتاج في مشروعات التنمية.[1]

[1] محمد كمال حسين رجب ، مرجع سابق، ص ص 35-36.

المبحث الثاني : ماهية ترشيد الإنفاق العام.

في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول من حين لأخر أصبح من الضروري اللجوء إلى أساليب وطرق أكثر كفاءة و رشاده في الإنفاق وذالك لاستغلال الموارد المتاحة استغلالا امثل بغرض إشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق أهداف السياسة الإنفاقية .

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته.

الفرع الأول : مفهوم ترشيد الإنفاق العام .

«إن ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.ويقصد ب**الفعالية** توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشا عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع فالفعالية تتصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع وبما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف أي انه يمكن القول إن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها . وتزيد درجة الفعالية في تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة واتسم الناخبون وممثلوهم بالرشد في حال التصويت على قرارات الميزانية.

إما **الكفاءة** فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللكفاءة بعدين:

الأول كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق اكبر قدر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات ، وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية / المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

الثاني: كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر اقل من المدخلات ، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية / المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات .»[1]

[1] محمد عمر ابو دوح ، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2006،ص44.

«يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق العام معناه من اصطلاح (الرشد) بمعناه الاقتصادي ، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة ، وعلى أساس رشيد ، وطبقا لما يملي به العقل. ويتضمن ترشيد الإنفاق، ضبط النفقات،وإحكام الرقابة عليها ، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى ، وتلافي النفقات غير الضرورية ، وزيادة الكفاية الإنتاجية،ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.»[1]

« يقصد باصطلاح **ترشيد الإنفاق** العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة أزماته الداخلية و الخارجية ، مع القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، والحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.

الترشيد لغة : ويقصد بكلمة " ترشيد " في المعنى اللغوي عدم التبذير، حيث أن أساس هذه الكلمة من رشد يرشد رشدا، ويقال في هذا الخصوص الطريق لأرشد أي لأقصد، كما يقصد بها تقرير المطابقة مع المبادئ العلمية بهدف تبسيط الإجراءات ورفع كفاية العلميات وعلى ذلك يعتبر ترشيد الإنفاق بمثابة توجيه كل اعتماد مالي إلى الغرض الذي خصص من أجله والابتعاد عن الإنفاق على الكماليات و الإقلاع عن إنفاق الإعتمادات المالية لمجرد استنفاذها (لسان العرب.)

الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي : إن مصطلح الترشيد من أحد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي ولقد نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة وقد دعا البحث المتقدم في تخصيص الإنفاق العام إلى الدراسة المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصيص والتكلفة اللازمة لذلك وكذا الفرص البديلة، و الامتيازات

[1] محمد شاكر عصفور ص493.

هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة وإنما يجب أن يضاف إليها تلك الامتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين بصورة غير مباشرة عن الآثار الخارجية.»[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي :

ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها و العمل على زيادة فاعلية الإنفاق العام بالشكل الذي يضمن للدولة تحقيق العديد من الأهداف أهمها الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام كذالك ضبط النفقات،وإحكام الرقابة عليها وتحقيق أعلى معدلات التنمية وأقصى مستويات الرفاهية للمجتمع مع الحرص على تفادي التبذير والإسراف.

الفرع الثاني : متطلبات ترشيد الإنفاق العام: تتمثل متطلبات ترشيد الإنفاق العام فيما يلي:

- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة ، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية أخذا في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع .
- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذالك من تحديد البرامج التي يجب إن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع غير المباشر .
- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
- تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف ، وما يؤدي إليه ذالك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج ، مع تفصيل البرامج الى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام ، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن انجازات مكونات البرامج.

[1] طارق قدوري ، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، 2016،ص124.

- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغييرات على أولويات الأهداف ، وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاضطلاع بها.
- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق ويضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة ، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في انجاز الأعمال،على أن يتم ذالك في إطار من اللامركزية باعتبار إن الأهداف، ومعايير الانجاز محددة.
- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يتضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على إن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز ، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية .
- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي(تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة)، وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء (الرقابة التقييمية) والرقابة المستندية ،بما يضمن فعالية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع. [1]

[1]. عمر ابو دوح ، مرجع سابق،ص104.105.

المطلب الثاني:أساليب ترشيد الإنفاق العام والياته.

الفرع الأول :أساليب ترشيد الانفاق العام:

يقصد بأساليب ترشيد الإنفاق الحكومي الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الترشيد والتي من أهمها مايلي :

1. تحديد لأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية أخذا في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.
2. حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذالك من تحديد البرامج التي يجب إن تقوم بها الدولة وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص.
3. استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
4. تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف وما يؤدي إليه ذالك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام .
5. إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص ف القيام بها.
6. ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندة إلى الرقابة التقيمية .[1]
7. تطوير تقسيمات الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص)و الجزئي (تخصيص الموارد داخل

[1] طارق قدوري ، مرجع سابق ص ، 133.

قطاعات الدولة)، وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء (الرقابة التقيمية) والرقابة المستندية ، بما يضمن فعالية استخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.

إن ترشيد الإنفاق الحكومي يتطلب تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة ومستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع ، واستخدام أفضل أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع كما يمكن القيام بإعادة تقييم هذه البرامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف كما يجب أن يتوافر نظام رقابة فعال لتنفيذ ما تم التخطيط له والمراجعة المستمرة لطرق الإنجاز مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم ما تم إنجازه.

إن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر على ترشيد القرارات الإدارية بالقطاع الحكومي ، والهدف الرئيسي من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الوحدة الحكومية الأهداف المحددة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون تبذيرها وإسرافها ، وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على الاقتصاد الوطني.[1]

الفرع الثاني: آليات ترشيد الإنفاق:

نتناول من خلال هذا العنصر جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العام وضمان التحقيق الأمثل لأهدافه والمستقاة ن ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998 والذي تم تحديثه سنة 2007 ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي في مبادرة "المعايير والمواثيق" وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية في مجال الحوكمة تهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى إدخال تحسينات على النظام على النظام المالي العالمي.

[1] نفس المرجع ،ص،134.

يقدم الميثاق مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية . ويستند الميثاق إلى المبادئ الأربعة التالية:

أولا: وضوح الأدوار والمسؤوليات: يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاصة ، مع ضرورة توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة . وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة لجمهور ، بمعنى وجوب أن كون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح.[1]

ثانيا: علانية عمليات الموازنة: ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة . ومن جهة أخرى ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

ثالثا:إتاحة المعلومات للإطلاع العام : ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة . كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المسألة .

رابعا: ضمانات موضوعية: بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها .كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة غلى الرقابة الخارجية .[2]

[1] بلعاطل عياش ، نوي سميحة، **اليات ترشيد الانفاق من اجل تحقيق التنمية البشرة المستدامة في الجزائر**، ابحاث المؤتمر الدولي، تقييم اثار برامج لاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، سطيف ، 2013. ص16.

[2] نفس المرجع ، ص 17.

المطلب الثالث: أثار ترشيد الإنفاق الحكومي واهم مجالاته:

الفرع الأول : أثار ترشيد الإنفاق الحكومي.

تؤثر سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، لأنها تعتمد بشكل أساسي على النفقات العامة ، والنفقات العامة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على المجالين الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد ، وذالك نظرا لما تحدثه من أثار اقتصادية في حجم الإنتاج الوطني ، وفي طريقة توزيعه ، وفي الاستهلاك والادخار و الاستثمار ومن الواضح ان مفهوم ترشيد الانفاق العام يتضمن أحكام الرقابة على النفقات العامة وتلافي التبذير والنفقات غير الضرورية ، وبالتالي تخفيض النفقات بشكل عام.

وتعمد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن إتباع سياسة الإنفاق على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فإذا كانت الحالة السائدة هي حالة ازدهار اقتصادي (حيث تزيد الإيرادات العامة) ، فإن تخفيض النفقات العامة (الناتج عن ترشيد الإنفاق) من شأنه أن يخفف من حدة الازدهار ، ومن ارتفاع الأسعار ومن أعراض التضخم (بشكل عام) . كما أنه يؤدي الى حصول فائض مالي في الموازنة العامة ، يحول الى الاحتياطي العام للدولة ، لتتم الاستفادة منه (في المستقبل) عند حلول سنوات الكساد الاقتصادي والأزمات (عندما تقل الإيرادات العامة) ولذا يمكن القول أن اثأر ايجابية (بشكل عام) .

أما بخصوص حالة الكساد الاقتصادي (حيث تقل الإيرادات العامة) فإن سياسة ترشيد الانفاق العام ، قد تكون لها أثار ايجابية ، و اثأر سلبية ، على الأوضاع الاقتصادية . والاجتماعية في البلاد ، أما الآثار الايجابية فتتمثل في إحكام الرقابة على النفقات ، وفي القضاء على التبذير و المحافظة على الأموال العامة وفي تحقيق استفادة اكبر من الإمكانيات المالية المتوفرة للدولة.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية التي قد تنشأ عن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي (في حالة الكساد الاقتصادي) فقد تؤدي سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي (السياسة الصارمة – سياسة التقشف) الى تخفيض في إعداد الموظفين مما يؤثر بشكل سلبي على العمالة في البلاد ، فتزايد إعداد العاطلين عن العمل . كما قد يؤدي الى تخفيض الإعانات على المواد الأساسية ، مما يؤثر سلبا على مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة في المجتمع . وقد تؤدي الى تخفيض نفقات المشاريع الائتمانية ، مما يؤثر على زيادة الدخل الوطني ، وعلى النمو الاقتصادي في البلاد (بشكل عام).[1]

الفرع الثاني: أهم مجالات ترشيد الإنفاق العام.

هناك العديد من المجالات التي تخصها عملية ترشيد الإنفاق العام نذكرها بإيجاز فيما يلي:[2]

أولا: ترشيد الرواتب والأجور

يعتبر بند الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة ، لذالك فإن عملية ترشيد الإنفاق العام سوف تساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة ، وترتكز معالجة بند الرواتب والأجور على نقطتين أساسيتين هما:

– مواصلة الدولة انتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخريجين وهو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي بدون وجود حاجة فعلية لذالك سيؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد كالبطالة المقنعة وتدني إنتاجية العاملين .

– القيام بتخفيض حجم الرواتب والأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين سيتولد عنه أثار سلبية من الجانب الاجتماعي من خلال زيادة معدلات البطالة ، وانخفاض مستوى الطلب الكلي لأن حجم الإنفاق المخصص للرواتب والأجور يمثل مكونا رئيسيا له.

ويتم ترشيد الإنفاق العام في هذا البند كما يلي:

– إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة على اللزوم.

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص ص 405-406.
[2] دردوري لحسن ، مرجع سابق ص ص140-141.

– القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات و الأقسام على حسب الحاجة فيها.

– الاستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.

– تخفيض أعداد الموظفين في الإدارات الحكومية.

– تخفيض رواتب وأجور العاملين والموظفين في الإدارات الحكومية.

ثانيا: ترشيد النفقات الاستثمارية.

تعتبر النفقات الاستثمارية من النفقات التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية ، خصوصا عندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية ، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجية ومن أهم الإجراءات والتدابير المفتوحة لعملية الترشيد في هذا البند ما يلي:

– القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية .

– تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف التي التي تدر عائد مالي .

– القيام بإجراء دراسات للبرامج والمشاريع الحكومية وإعادة النظر فيها.

– تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف.

– الدراسة المعمقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة.

– إيجاد حلول لمشكلة العمالة الفائضة التي تزيد من أعباء هذه المؤسسات.

– الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة التي تكتسب خبرة عالية.

– ترك المجال لهذه المؤسسات بأن تحتفظ بجزء من أرباحها وذالك من أجل القيام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الضرورية لمواصلة العمل وتطويره.

ثالثا : ترشيد النفقات التشغيلية:

من أهم النقاط الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية مايلي: [1]

- الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون ثانوية وغير هامة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة .

- القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليها.

- القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.

- البحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة بتكاليف أقل.

المبحث الثالث: سياسات خفض الإنفاق العام:

تسعى الدولة من خلال هذه السياسات الى الحد من عجز الموازنة وعلاجه وتحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد بأقل تكلفة ممكنة من اجل الحفاظ على موارد الدولة وحسن إستغلالها ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

المطلب الأول : تخفيض النفقات التحويلية وتغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف.

الفرع الاول: تخفيض النفقات التحويلية .

خاصة ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية . وهنا يوصي الصندوق بعدة أساليب أفضلها من وجهة نظره ، هي الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها ، على الأقل . أما إذا حالت الأوضاع الاجتماعية والسياسية دون ذالك ، نتيجة للاضطرابات الأمنية التي تنشأ في حالة إلغاء الدعم فجأة ، فلا بأس من إتباع سياسة الخطوة خطوة ، ويكون ذالك من خلال الارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع ، ولا مانع من منح علاوة الغلاء

[1] محمد شاكر عصفور ، مرجع سابق، ص40 .

للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام ذوي الدخول المحدودة شرط آن يكون هناك تخفيض مستمر وملموس في حجم التكاليف.

الفرع الثاني: تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف.

تعتبر النفقات الموجهة لتغطية الأجور والرواتب من أبرز الأسباب التي تلتهم الموارد المالية للدولة لذلك لابد من وضع سياسة توظيفية محكمة من أجل تخفيض نفقات الأجور والمرتبات ، فتوسع الدولة في فتح مناصب عمل للأفراد دون الحاجة الفعلية لهذه اليد العاملة من أبرز الأسباب المؤدية لتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة ، لأن النفقات لا تتوقف عند حد تسديد الأجور والمرتبات فقط ولكن تلبى مطالب هؤلاء العمال برفع أجورهم ورواتبهم لأمر الذي يزيد من ارتفاع هذه النفقات وبالتالي تفاقم في عجز الموازنة العامة ، لذا لابد من وضع سياسة تشغيلية محكمة لا تضر بالمجتمع من جهة أي امتصاص البطالة ولا تنعكس سلبا على التوازن المالي للدولة من جهة أخرى[1].

المطلب الثاني : التخلص من الدعم الاقتصادي والضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم :

الفرع الأول : التخلص من الدعم الاقتصادي

والمقصود هنا الدعم الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة . ويكون ذالك من خلال تصفية هذه الوحدات أصلا ، أو بيعها للقطاع الخاص ، أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية بحتة لكي تحقق ربحا . وفي هذه الحالة من المتوقع أن تزيد أسعار منتجاتها النهائية التي تقدم للسكان.

الفرع الثاني: الضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم:

يعتبر الإنفاق الموجه كنفقات على التعليم والصحة من الأمور التي تستحوذ على مقادير لابأس بها من الإنفاق العام الجاري والاستثماري في بعض البلدان النامية ، فإنه يتعين هنا مزاولة بعض الضغط

[1] دردوري لحسن، ص147.

على هذا النوع من الإنفاق ، وبالذات الإنفاق الاستثماري (التوسع في بناء المدارس والمستشفيات العامة) بل يستحسن خصخصة النشاط في هذه المجالات ، أي السماح للقطاع الخاص بالاستثمار التجاري فيها.[1]

المطلب الثالث: امتناع الدولة عن الولوج إلى المجالات الاستثمارية.

أي ابتعاد الدولة عن المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها ، مثل مشروعات الصناعات التحويلية ، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء شبكة البنية الأساسية التي لا يقدر ، ولا يرغب ، القطاع الخاص في الاستثمار فيها . بل إنه حتى في مجالات مشروعات البنية الأساسية يوصى أنصار هذا المنهج بأن يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيها ، مثل المطارات والموانئ والاتصالات والبريد و الأمن والطرقات ...الخ.[2]

[1] رمزي زكي، **انفجار العجز**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق،سوريا ،2000 ،ص ص159-160.

[2] نفس المرجع ،ص160.

خلاصة:

يقصد بالسياسة الانفاقية مختلف الأدوات والوسائل التي تسعى من خلالها الدولة إلى تخطيط الانفاق العام والبحث عن وسائل تمويله وجعله كأداة تتدخل من خلالها في النشاط الاقتصادي وتؤثر من خلالها على حجم الطلب الكلي وذالك لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وجملة من الأهداف الأخرى . وهي تزداد أهمية كلما تطور نشاط الدولة وازداد في توسع ذالك انه أصبح من الضروري البحث عن طرق مجدية وفعالة للحفاظ على موارد الدولة وتحقيقها لمختلف الأهداف وتلبيتها للحاجات العامة بشكل يسمح بتحقيق الرفاهية للمجتمع ويتم ذالك من خلال ترشيد الانفاق العام و الذي يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها و العمل على زيادة فاعلية الإنفاق العام بالشكل الذي يضمن للدولة تحقيق العديد من الأهداف أهمها الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام كذالك ضبط النفقات،وإحكام الرقابة عليها وتحقيق أعلى معدلات التنمية وأقصى مستويات الرفاهية للمجتمع مع الحرص على تفادي التبذير والإسراف.

الفصل الثالث:

آليات الانفاق العام في تخفيض العجز الموازني

المبحث الأول : الإطار النظري للموازنة العامة في الجزائر.

يرتبط مفهوم الموازنة العامة للدولة بطبيعة النظام الاقتصادي والتشريع القائم في تلك الدولة وكذالك بمجموعة من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

المطلب الأول : الموازنة العامة في التشريع الجزائري ومبادئها.

يتحدد مفهوم الموازنة العامة في الجزائر بناءا على التشريع السائد فيها وهي تقوم على مجموعة من المبادئ وفيما يلي تفصيل لذالك.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري.

يعتبر قانون (84 – 17) القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 « بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها»[1]

كما يعرف قانون (90 – 21) الميزانية بأنها «الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها. »[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر

«هي وثيقة تشريعة تقرر كل سنة تدرج ضمنها الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية».

[1] قانون 84-17 المؤرخ في 1948/07/07 المتعلق بقوانين المالية، المادة (6)، الجريدة الرسمية.

[2] قانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة(3)، الجزيدة الرسمية.

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة:

أولا: مبدأ السنوية:

يقصد به أن ترخيص الموازنة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع إجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة وهو ما يسمح برقابة دائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية من جباية وإنفاق وهذا ما يستوجب أن تكون الموازنة دورية والفترة محددة وهذا طبقا لما ورد في قانون 84-17 :(أن قانون المالية يقر ويرخص عن كل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة ونفقاتها)، والسنة المالية تضم الفترة 1جانفي إلى غاية 31 ديسمبر كما هو في الجزائر ، وهذا يعني أن الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة إلا أن هناك عمليات تفوت الإطار السنوي ولهذا السبب ظهر على هذا المبدأ استثناءات (أي الخروج على مبدأ سنوية الموازنة العامة) وهذه الاستثناءات نابعة من اعتبارين هما :

-من جهة لاعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة

-ومن جهة أخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج يسمح بإعطاء الترخيص المالي أثر يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة.

ويمكن حصر هذه الاستثناءات فيما يلي :عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات، الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية[1].

ثانيا: مبدأ الوحدة.

يعني هذا المبدأ أن يتم إدراج كل عناصر الموازنة في بيان واحد أي أن تخصص موازنة واحدة تكون ملمة بجميع النفقات والإيرادات وذلك مهما كانت طبيعتها ، بحيث يقوم البرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة وبصورة عامة، فالنفقات العامة والإيرادات العامة المدرجة في وثيقة واحدة تمكن من تبسيط التعرف على

[1] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006،ص382.

الوضعية المالية للدولة وتسهل الدور الرقابي على موازنة الدولة ، وفي الجزائر أدخلت بعض التعديلات لقاعدة الوحدة وظهرت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة ومن أهم التعديلات التي أدخلت على قاعدة وحدة الموازنة هي إدراج الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة.[1]

- الموازنة الملحقة : بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة فتتعمد الدولة منحها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الموازنة تلحق الموازنة العامة وهذا ما نص عليه القانون (84 – 17) في المادة 44-45 (مثل الموازنة الخاصة بالبريد والمواصلات).
- الحسابات الخاصة بالخزينة : تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر وقد خصص قانون (84 – 17) لهذه الحسابات 14 مادة 48-61 وتتمثل هذه الحسابات في الحسابات المفتوحة في كتابات الخزينة تقيد فيها عمليات الإيرادات والنفقات لمصالح الدولة ، التي تجريها تنفيذا لأحكام قانون المالية ولكن خارج الموازنة العامة للدولة ، وقد صنف قانون 84-17 هذه الحسابات إلى : حسابات التخصيص الخاص ، الحسابات التجارية ، حسابات التسبيقات ، حسابات القروض ، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول .[2]

ثالثا: مبدأ شمولية الموازنة العامة.

ويقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أي أن الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام (عدم المقاصة).

[1] دردوري لحسن ، مرجع سابق ،ص 164.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق ،ص 383.

- قاعدة عدم التخصيص أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص الإيرادات) إلا أّنه في حالة عدم كفاية الإيرادات المخصصة لتغطية نفقة ما يجوز للهيئة الإدارية المعنية أن تطلب إعانة من الدولة بهدف تغطية الجزء المتبقي من النفقة (المادة 08 من القانون84-17) والمتمثلة في استثناءات مبدأ الشمولية (يمكن أن ينص القانون صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الأشكال التالية :الميزانيات الملحقة، الحسابات) [1]

رابعا : مبدأ توازن الموازنة العامة.

تعني قاعدة توازن الموازنة العامة للدولة ، ألا تزيد النفقات العامة على الإيرادات والعكس ، ففي الجزائر يأخذ مبدأ توازن الموازنة العامة طابعا خاصا فحتى سنة 1965 فان جميع النفقات العامة تظهر في الموازنة العامة حيث بدأت تظهر بعض الإختلالات منذ بداية الجزائر بتطبيقها لمخططات التنمية فخلال المخطط الثلاثي (1969/1967) عرفت الخزينة مشاكل في التمويل ومع تزايد الإنفاق العام ظهرت مشكلة التوازن في الموازنة العامة للدولة فقامت الحكومة من أجل حل هذه المشكلة بإدخال ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الموازنة(التسبيقات والقروض) وهو الأمر الذي أدى للتخفيف من ثقل النفقات على الخزينة العمومية والتقليص من عجز الموازنة العامة للدولة ، ولكن بعد سنة1971 شرعت الجزائر بالعديد من الإصلاحات وذلك من أجل تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات ، فالجزائر منذ هذه الفترة أصبحت تستند إلى ما يعرف بالعجز المؤقت أو المقصود أو المنظم من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ، ومنه أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الموازنة لكي تتمكن من الوصول لهذه الأهداف.

[1] نفس المرجع ،ص ص 383-384.

المطلب الثاني : النفقات العامة في الجزائر وتبويبها.

الفرع الاول : مفهوم النفقات العامة في التشريع الجزائري :

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة و تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات وفي هذا يبوبها المشرع المالي الجزائري النفقات إلى:[1]

-نفقات التسيير

-نفقات التجهيز

الفرع الثاني:أقسام النفقات العامة في الجزائر:

يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للتشريع الجزائر الى قسمين كالتالي:

أولا : نفقات التسيير:

1) مفهومها:

و تتلخص في مجموع النفقات الضرورية لسير مختلف أجهزة الدولة مثل : أجور الموظفين و مصاريف الصيانة و معدات المكاتب، و بذلك فهي لا تقدم أية قيمة مضافة للاقتصاد ، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية[2]

[1] بصديق محمد،**النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليلي الاقتصادي،جامعة الجزائر، 2009.ص95.

[2] تاتي محمد ،**أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص**، دراسة تحليلية قياسية ،حالة الجزائر 1974-2006،مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الكمي ، 2010،ص5.

تبويب نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي: [1]

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات :

يشتمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي .
- ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة) .

ب- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها،المجلس الشعبي الوطني ، مجلس الأمة ، المجلس الدستوري ...الخ،وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات .

ت- النفقات الخاصة بوسائل المصالح : وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين –مرتبات العمل.
- المستخدمين –المنح والمعاشات.

[1] درواسي مسعود ، مرجع سابق ،348-349.

- المستخدمين –النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

ث- التدخلات العمومية :تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

ثانيا: نفقات التجهيز :

1) مفهومها:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار،و تتكون هذه النفقات من

الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية يضاف إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية [1].

تقسيم نفقات التجهيز: تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهي لا تعتبر مباشرة كاستثمارات منتجة بحيث يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة وبالتالي يمكن القول أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل الإنتاج[2].

حددت المادة 35 من القانون (84 – 17) بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق، نصت على أنه تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للموازنة العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي:

أ- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

ب- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ت- النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفذ بإعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول "ج" .

ورخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة ، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها.

[1] تاتي محمد ، مرجع سابق ، ص7.

[2] دردوري لحسن،175-176.

أما إعتمادات الدفع فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة، بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق عشرة برامج قطاعية والمخططات البلدية للتنمية وهي[1]:

القطاع 0 : المحروقات.

القطاع 1 : الصناعة المعملية.

القطاع 2 : المناجم والطاقة .

القطاع 3 : الفلاحة والري .

القطاع 4 : الخدمات المنتجة.

القطاع 5 : المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية .

القطاع 6 : التربية والتكوين .

القطاع 7 : المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.

القطاع 8 : السكن.

القطاع 9 : مواضيع مختلفة .

القطاع 10 : المخططات البلدية للتنمية.

أما فيما يخص العملات برأسمال فتتضمن النفقات التالية:

- آجال تسديد سندات الخزينة .
- ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .
- مساهمات و تعبيدات تهيئة الإقليم .
- مخططات صندوق تطهير المؤسسات .

[1] نفس المرجع ،ص176.

- النفقات برأسمال .
- مساهمات التجهيز .
- مكافآت الفوائد .
- مؤونات النفقات غير المتوقعة .
- مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها .
- مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة .

المبحث الثاني : السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 2000-2008 .

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة مجموعة من التغيرات والتطورات التي انعكست ايجابيا على الوضعية الاقتصادية والمالية كان من أهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول والذي يعتبر المكون الأساسي في ايرادت الدولة انعكس هذا الارتفاع على العديد من الجوانب اهمها حجم الانفاق العام والذي عرف هو الاخر تزايدا مستمرا.

المطلب الأول تطور حجم الانفاق العام في الجزائر الفترة(2000-2008).

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدله أي ان الدولة اتبعت خلال هذه الفترة سياسة انفاقية توسعية وهذا التوسع في الإنفاق كان نتيجة للظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، السائدة آنذاك وبسبب مختلف السياسات والبرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر والتي شجع على انتهاجها الوضع الاقتصادي الذي كانت تعاني منه الجزائر في السابق حيث استدعى منها السعي من اجل تغيير الوضع والتخفيف من حدة العجز في موازنتها العامة ، اظافة الى التطور والنمو الذي عرفته الإيرادات خلال الفترة محل الدراسة حيث ساعد هو الأخر و بشكل كبير في

تمويلها لمختلف المشاريع والبرامج الاستثمارية وإتباعها لسياسة تنموية توسعية وهو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (1): : تطور حجم الإنفاق في الجزائر الفترة 2000- 2008

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الحكومي(%)	الإنفاق الجاري (مليار دج) (نفقات التسيير)	معدل نمو الإنفاق الجاري (%)	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي(%)	الإنفاق الاستثماري (مليار دج) (نفقات التجهيز)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري(%)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي (%)
2000	1178,122	22,5	856,193	10,5	72,67	321,929	72,17	27,33
2001	1321,02	12,1	963,633	12,5	72,95	357,395	11,02	27,05
2002	1550,6	17,4	1097,716	13,9	70,79	452,93	26,73	29,21
2003	1690,2	9	1122,8	2,29	66,43	567,4	25,27	33,57
2004	1891,8	11,9	1251,1	11,4	66,13	640,7	12,92	33,87
2005	2052	8,47	1245,1	-0,5	60,68	806,9	25,94	39,32
2006	2453	19,5	1437,9	15,5	58,62	1015,1	25,8	41,38
2007	3108,5	26,72	1673,9	16,4	53,85	1434,6	41,33	46,15
2008	4191,0	34,82	2217,7	32,5	52,92	1973,3	37,5	47,08

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 .www.bank-of-algrie.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة المستمرة التي عرفها الإنفاق العام خلال الفترة محل الدراسة ، حيث قدر حجم النفقات العامة سنة **2001** ب **1321,02** مليار دج. بعدما كان قد بلغ سنة 2000 ما قدره **1178,122** مليار دج و استمر بالتزايد حتى بلغ سنة 2008 مبلغ **4191,0** وهذا التزايد كما سبق الذكر هو نتيجة للبرامج التنموية المتبعة والسياسات في الجزائر خلال الفترة و من أهمها مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 -2009 واللذان كانت تسعى من خلالهما الجزائر الى الخروج من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية وعلاج حالة العجز المستمر الذي كانت تعاني منه الموازنة العامة سابقا ، اظافة الى سبب أخر وهو التزايد الذي عرفته الإيرادات العامة خلال هذه الفترة بسبب زيادة أسعار البترول ونلاحظ من خلال الجدول أن التزايد شمل كل من نفقات التسيير والتجهيز غير أن الملاحظ هنا انه وخلال كل السنوات من هذه الفترة كانت نفقات التسيير تستحوذ على النسبة الأكبر من الانفاق العام ويرجع ذالك الارتفاع في نفقات التسيير لارتفاع الكبير في الأجور

الشكل رقم (4) : تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2008 .

يتضح لنا من خلال الشكل الموالي التزايد المستمر الذي عرفه الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2008 .

الوحدة : مليار دج.

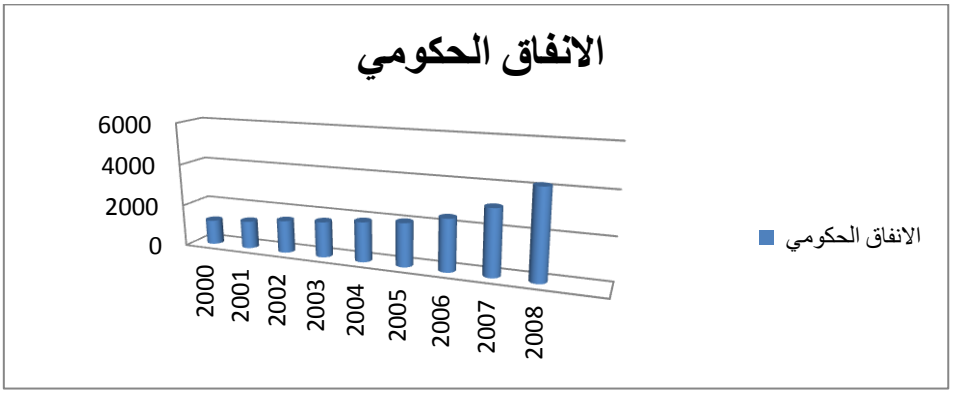

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016www.bank-of-algrie.dz .

المطلب الثاني: رصيد الموازنة العامة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2008) .

عرف رصيد الموازنة خلال هذه الفترة فائضا مستمرا من سنة لأخرى كان نتيجة لمجموعة من العوامل اهمها الزيادة في الإيرادات .

الجدول رقم (2) : رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2008 .

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	معدل الزيادة في الإيرادات	النفقات العامة	معدل الزيادة في النفقات	رصيد الموازنة العامة
2000	1578.1	18,3	1178,1	22,5	400
2001	1505.5	23,5	1321,0	12,12	184.5
2002	1603.2	13,4	1550,6	17,3	52.6
2003	1974.4	-3,2	1690,2	9,0	284.2
2004	2229.7	5,3	1891,8	11,9	337.9
2005	3082.6	6,6	2052,0	8,4	1030.6
2006	3639.8	7,45	2453,0	19,5	1186.8
2007	3688.5	5,8	3108,5	26,7	580
2008	5111	48,9	4191,0	25,8	920

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 .www.bank-of-algrie.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الجزائر كانت تحقق خلال الفترة 2000-2008 فائضا في موازنتها العامة على عكس السنوات السابقة والتي عرفت فيها الموازنة العامة عجزا مستمرا حتى غاية سنة 2000 والتي كما سبق الذكر كانت بداية تحول الموازنة من حالة عجز الى حالة فائض ويعود هذا التغير في رصيد الموازنة للارتفاع الذي عرفته الإيرادات خلال الفترة بسبب الارتفاع في أسعار البترول ، حيث كانت الإيرادات خلال هذه الفترة قادرة على تغطية حجم الإنفاق العام المتزايد . ونلاحظ أن الموازنة العامة وحتى غاية 2008 كانت تحقق فائضا ولكن بنسب متفاوتة حيث بلغ سنة 2000 ما قدره 400 مليار دج ثم انخفض هذا الفائض حتى وصل سنة 2002 ما يقدر ب52.6 مليار دج وعاود في الارتفاع مرة أخرى ليصل سنة 2006 مبلغ 1186.8 مليار دج ثم انخفض مرة أخرى بمبلغ 920 مليار دج سنة 2008 ويعود هذا التباين والاختلاف في الأرصدة للتغير في قيمة كل من الإيرادات وكذالك الإنفاق العام.

الشكل رقم(5) : رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2008.

الوحدة: مليار دج.

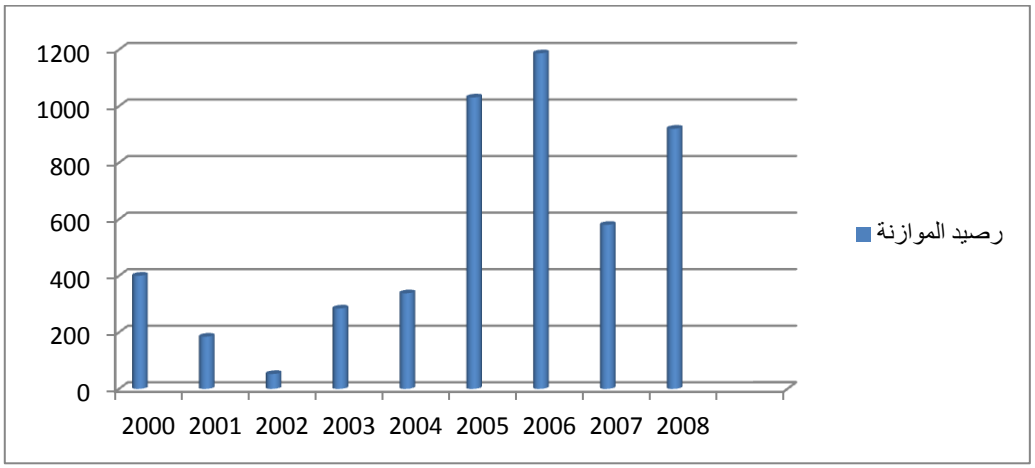

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz

المطلب الثالث : تطور مكونات الانفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2008.

من خلال هذا المطلب سنتطرق لتطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2008.

الجدول رقم (3) تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2008 .

الوحدة : مليار دج.

السنة	اجمالي الانفاق العام	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير لإجمالي النفقات %	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز لإجمالي النفقات %
2000	1178,122	856.2	72.67	321.9	27.33
2001	1321,02	963.6	72.94	357.4	27.06
2002	1550,6	1097.6	69.44	452.9	30.56
2003	1690,2	1122.8	66.43	567.4	33.57
2004	1891,8	1251.1	66.13	640.7	38.87
2005	2052	1245.1	60.67	806.9	39.33
2006	2453	1437.9	58.61	1015.1	41.39
2007	3108,5	1672.6	54.08	1420.1	45.92
2008	4191,0	2363.2	56.38	1973,3	43.62

المصدر : من إعداد الطالبة على قوانين المالية 2000-2016.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في تزايد مستمر ، من سنة لأخرى وذالك بسبب تزايد حجم الانفاق بشكل عام بشكل عام ، كما نلاحظ أن نفقات التسيير خلال الفترة من 2000 الى غاية 2008 كانت تستحوذ على النسبة الأكبر من حجم الإنفاق العام ففي سنة 2000 وصلت نسبة نفقات التسيير من اجمالي الانفاق العام ما قيمته 72.67 % وفي سنة 2001 بلغت النسبة 72.94 % أما نفقات التجهيز خلال السنتين السابقتين فقد بلغت 27.33 و27.06 % على التوالي وخلال باقي السنوات كانت نفقات التسيير تحتل الجزء الأكبر من حجم الانفاق العام وهو ما يفسره ارتفاع التكاليف والمبالغ المنفقة على مصالح الدولة ومختلف التجهيزات والمباني الحكومية وكذالك الارتفاع الكبير في قيمة الاجور.

الشكل رقم (6) تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2008 .

الوحدة: مليار دج.

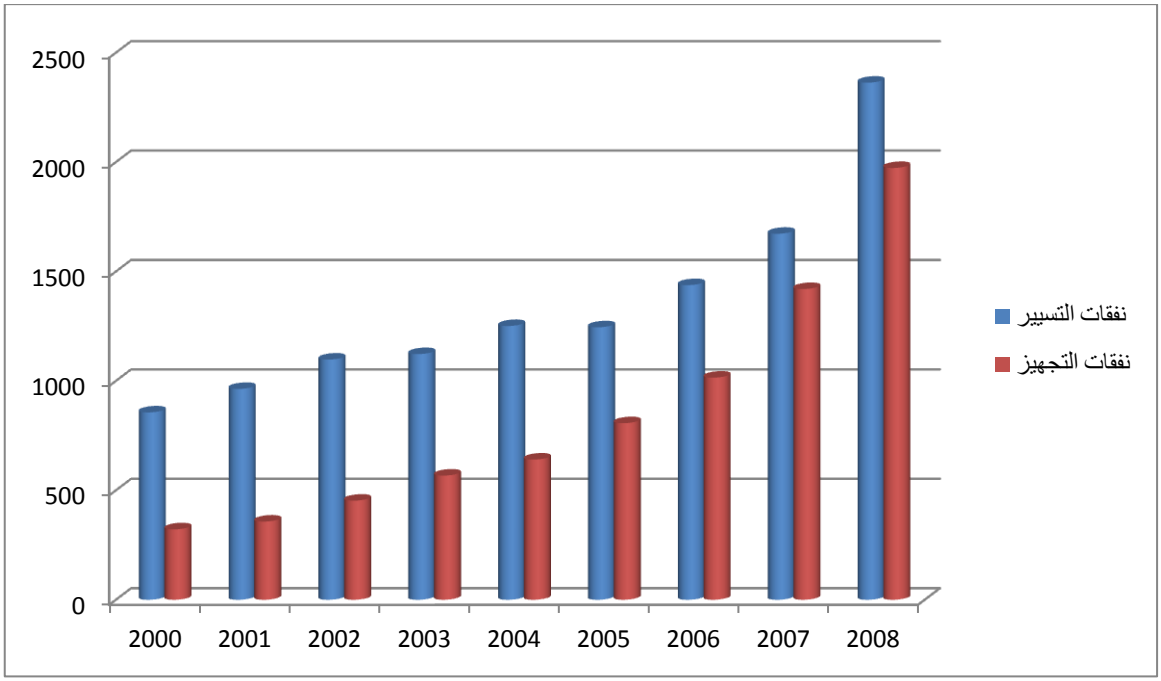

المصدر : من إعداد الطالبة على قوانين المالية 2000-2016.

المبحث الثاني : السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال للفترة 2009 -2013 .

تعتبر سياسة الانفاق العام الاداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوضيفة التنموية ، وترشيد هذه السياسة يعتبر من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة وفق أساليب واتجاهات مختلفة وانطلاقا من هذا المنطلق سنتطرق للسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الاول: تطور حجم الانفاق العام خلال الفترة 2009-2013 .

ظلت الجزائر خلال هذه الفترة تتبع سياسة انفاقية توسعية اتضحت من خلال تزايد حجم الإنفاق العام من سنة الى أخرى وذالك بسبب مواصلة الجزائر الخوض في سياسات وبرامج تنموية تستدعي منها إنفاق مبالغ ضخمة لعل أهمها خلال هذه الفترة المخطط الخماسي 2010-2014.

الجدول رقم(4): تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2009-2013 .

الوحدة : مليار دج.

السنة	الإنفاق الحكومي الكلي (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الحكومي (%)	الإنفاق الجاري (مليار دج)	معدل نمو الانفاق الجاري (%)	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي(%)	الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري(%)	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي (%)
2009	4246,3	1,319	2300,0	3,71	54,16	1946,3	-1,37	45,84
2010	4512,8	5,2	2659,0	15,6	59,53	1807,9	-7,11	40,47
2011	5790.1	31	3797,2	42,8	66,25	1934,2	6,986	33,75
2012	7169,9	22,5	4925,1	29.7	68,69	2820,4	50,41	39.33
2013	6092,1	-1,5	4335,6	-111,9	71,17	2544,2	-9,79	41,76

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإنفاق العام في حالة تزايد مستمر حيث سجلت النفقات العامة سنة 2009 بمبلغ 4246.3 مليار دج لتبلغ السنة الموالية لها ما قيمته 4512.8 مليار دج واستمرت النفقات العامة في التزايد حتى بلغت سنة 2012 ما قيمته 7169.9 مليار دج أما بالنسبة لسنة 2013 فقد عرف الإنفاق العام تراجعا مقارنة بالسنة السابقة لها وبلغت النفقات العامة خلال هذه السنة ما قيمته 6092.1 مليار دج وهي قيمة تعبر أيضا على ارتفاع حجم الإنفاق العام. ومن خلال هذه المبالغ يتضح جليا توجه الدولة نحو التوسع في الانفاق العام بشكل مستمر وهذا راجع لمواصلة الدولة تمويل مشاريعها التنموية والتي كان أهمها خلال هذه الفترة البرنامج الخماسي 2010-2014 .

الشكل رقم(6) : تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2009-2013.

الوحدة: مليار دج.

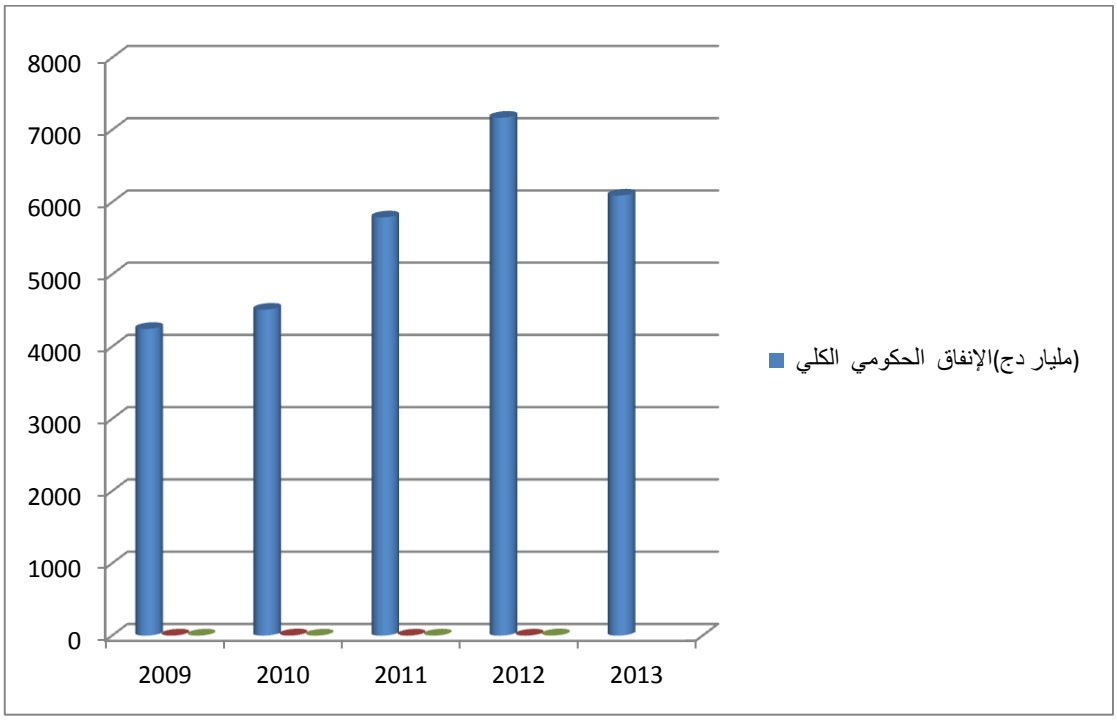

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz

المطلب الثاني: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2013)

عرف رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة وعلى خلاف الفترة السابقة لها عجزا استمر من بداية الفترة وحتى نهايتها وهو ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(5): رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2009-2013.

الوحدة : مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	معدل الزيادة في الإيرادات	النفقات العامة	معدل الزيادة في النفقات	رصيد الموازنة العامة
2009	3676	12,8	4246	1,3	-570
2010	4379.6	19.14	4512.8	86,2	133.2-
2011	5790.1	32.20	5731.4	27	58.7
2012	6411.3	10.72	7058,2	23,14	-646.9
2013	5940.9	-7.33	6092,1	-13,6	-151.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة في حالة عجز وذالك سنتي 2009 و2010 وبالمبالغ التالية على التوالي 570- و133.2- والملاحظ هنا هو انخفاض مستوى العجز في سنة 2010 بالمقارنة مع سابقتها والسبب يعود الى الارتفاع المعتبر في أسعار المحروقات وهو ما زاد من حجم الإيرادات العامة كما سجلت الموازنة حالة فائض خلال سنة 2011 بقيمة 58.7 مليار دج وذالك يعود لارتفاع أسعار المحروقات كما سبق الذكر وقدر هذا الارتفاع بنسبة 40.9 % ، أما سنة 2012 فقد عرفت فيها الموازنة مرة أخرى حالة من العجز بقيمة 646.9- وذالك بالرغم من ارتفاع نسبة الإيرادات ، ذالك أن هذا العجز كان نتيجة للارتفاعات الحادة والمتتالية في النفقات العامة وخاصة منها نفقات التسيير أما في سنة 2013 فقد ادى التعزيز الموازني المباشر فيه من خلال تخفيض الإنفاق العام الى التخفيض من عجز الموازنة الإجمالي .

الشكل رقم (7) : رصيد الموازنة خلال الفترة 2009-2013 .

الوحدة : مليار دج.

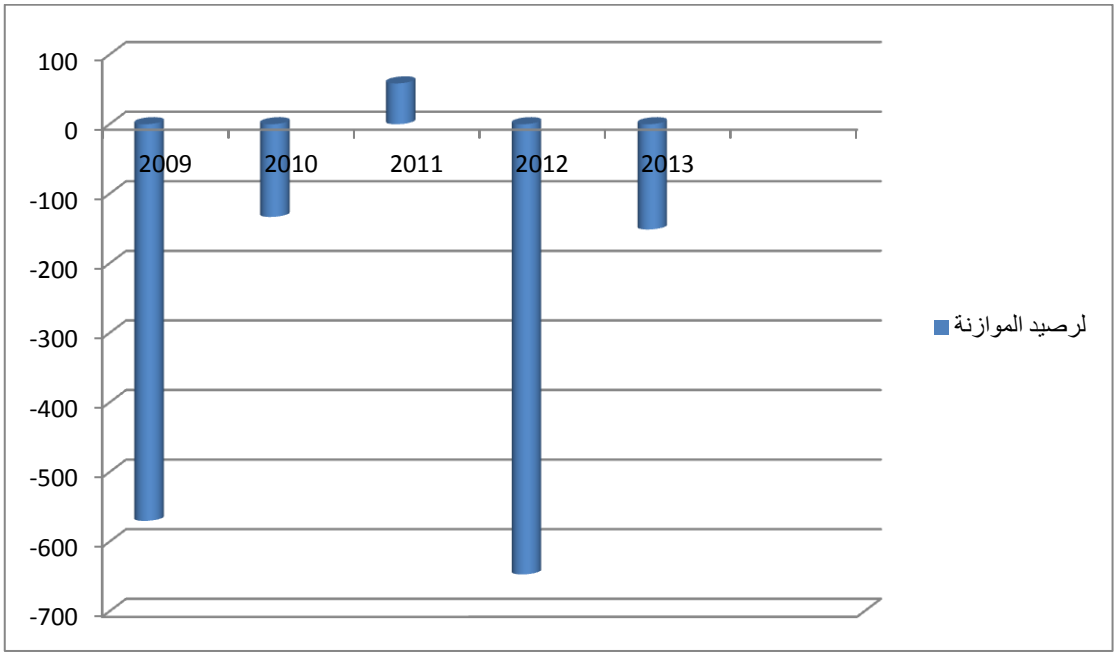

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz

المطلب الثالث : تطور مكونات الانفاق العام في الجزائر للفترة 2009- 2013.

ينقسم الانفاق العام كما سبق الذكر الى نوعين هما نفقات التسيير او ما يسمى بالإنفاق الجاري ونفقات التجهيز وهو الانفاق الاستثماري وفيما يلي سنتطرق للتطور الذي عرفته كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2009-2013 .

الجدول رقم (6) تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال لفترة 2009- 2013.

الوحدة : مليار دج.

السنة	اجمالي الانفاق العام	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير من اجمالي الانفاق العام %	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز لاجمالي الانفاق العام. %
2009	4246,3	2300,0	54.16	1946,3	45.48
2010	4512,8	2659,0	58.92	1807,9	41.08
2011	5790.1	3797,2	65.58	1934,2	34.45
2012	7169,9	4925,1	68.69	2820,4	31.31
2013	6092,1	4335,6	71.16	2544,2	28.84

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية 2000-2016.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الانفاق العام عرف نموا وارتفاعا من سنة لأخرى حيث بلغت نفقات التسيير و التجهيز على التوالي ما قدره 2300 و 1946.3 مليار دج وذالك خلال سنة 2009 واستمرت بالارتفاع حتى غاية 2012 و سجلت ب4925.1 و2820.4 على التوالي ويعود هذا الارتفاع في النفقات لاتساع انشطة الدولة التنموية وبرامجها والملاحظ هنا ان نفقات التسيير تحتل الصدارة في الانفاق العام وذالك ما تؤكده نسبة الانفاق الجاري من حجم الانفاق الكلي حيث بلغت سنة 2009 نسبة 54.16% اما سنة

2010 فقد بلغت 58.92 % واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى بلغت سنة 2013 ما قيمته 71.16 % وهذا الارتفاع في نفقات التسيير يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع معدلات الاجور وكذالك ضخامة المبالغ المنفقة على البنايات والتجهيزات الحكومية .

الشكل رقم(8) تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2009-2013.

الوحدة : ميار دج.

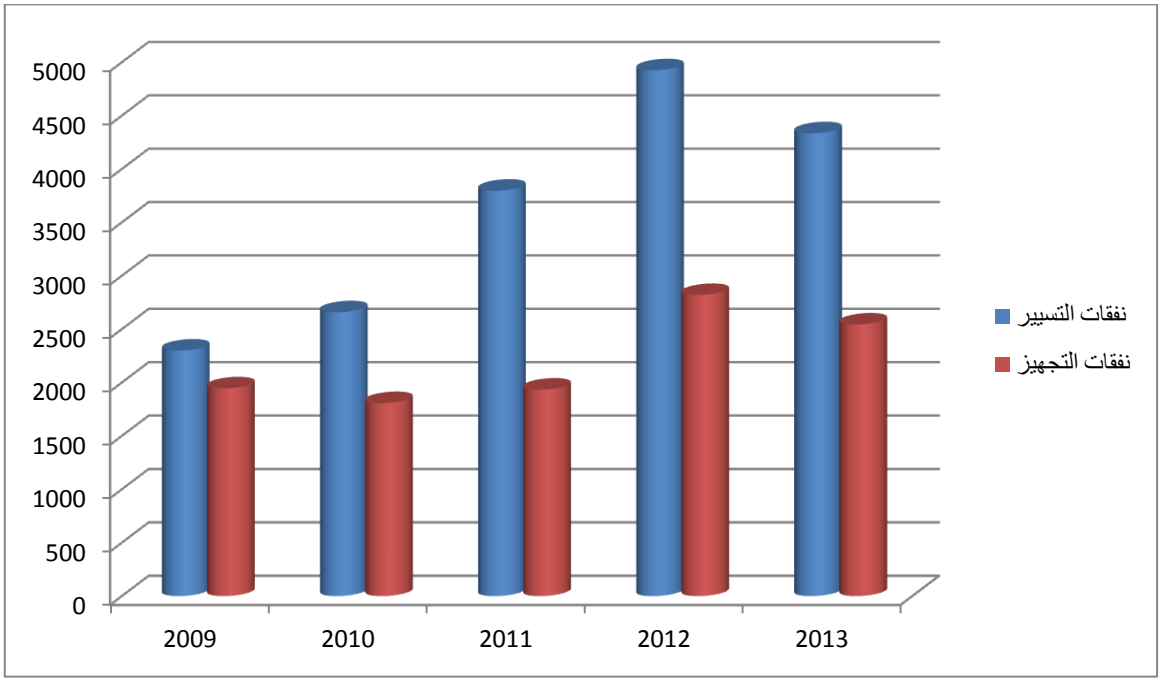

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية 2000-2016.

المبحث الرابع : السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2014-2016.

تتغير اتجاهات السياسة الانفاقية في الجزائر من مرحلة لأخرى نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الفترة ونتيجة للعديد من التغيرات التي تطرأ على موازنتها العامة وعلى الايرادات بالتحديد.

المطلب الاول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2016.

عرفت الجزائر خلال الفترة 2014-2016 العديد من التغيرات الاقتصادية والتطورات التي نتجت عن تغيرات وتطورت خارجية و التي ربما انعكست سلبا على الوضعية المالية في الجزائر جعلت هذه الاخيرة تعمد الى تغيير سياسة الانفاق العام لتدارك الوضع والخروج من حالة العجز في الموازنة العامة وفي ما يلي توضيح لذالك:

جدول رقم (7) : تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2014-2016.

الوحدة : مليار دج.

السنة	الإنفاق الحكومي الكلي (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الحكومي (%)	الإنفاق الجاري (مليار دج)	معدل نموالإنفاق الجاري (%)	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي (%)	الإنفاق الاستثماري (مليارد ج)	معدل الانفاق الاستثماري (%)	نسبة الانفاق الاستثماري للانفاق الحكومي (%)
2014	6995,7	14,83	4714,4	8.73	67.38	2941,7	15,6	42.05
2015	7656,3	9,44	4972,3	5,4	64.94	3885,8	32,09	50.75
2016	7303,8	-4,6	4747.4	-4,5	64.99	3176.8	-22,3	43.49
2017	6883.3	-5.7	4535.51	-4.46	65.89	2291.37	-27.87	34.10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz

يظهر لنا جليا من خلال الجدول أعلاه أن الإنفاق العام مستمر بالتزايد خلال هذه الفترة حيث بلغ سنة 2015 أقصى درجاته بقيمة 7656,3 مليار دج ثم تراجعت هذه القيمة وبلغت سنة 2016 ما قيمته 7303.8 و سنة 2017 بلغت قيمة الانفاق العام للسداسي الاول ما قيمته 6883.3 ويعود هذا التراجع لتأزم الوضع الاقتصادي والانخفاض والانهيار الشديد الذي عرفته أسعار البترول خلال هذه السنة وبالتالي توجه الدولة الى سياسة التقشف من اجل ا نقاض الوضع ومحاولة تحقيق الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة وذالك من خلال التخفيض من حجم الانفاق العام ، ذالك ان ايرادات الدولة لم تعد قادرة على تغطية حجم الانفاق المتزايد واتسعت الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة.

الشكل رقم(8) : تطور الانفاق العام في الجزائر للفترة 2014-2016.

الوحدة: مليار دج.

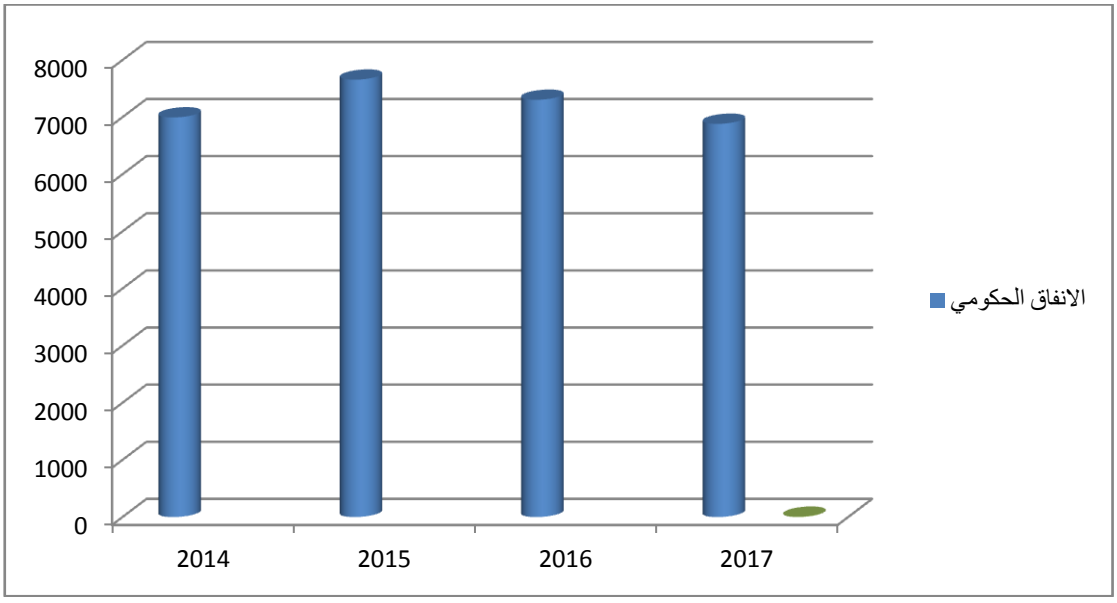

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير

- بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz
- قانون المالية سنة 2017.

المطلب الثاني : تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2014-2016

من خلال هذا المطلب سنتطرق لرصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014 وحتى بداية سنة 2017.

الجدول رقم(8) : رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2014-2016

الوحدة : مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	معدل الزيادة في الإيرادات	النفقات العامة	معدل الزيادة في النفقات	رصيد الموازنة العامة
2014	5738,4	-3.4	6995,7	14,87	-1257.3
2015	5103,1	-11,7	7656,3	9.4	-2553.2
2016	4747.4	-6,97	7303,8	-4,6	-2556.4
2017	5635.51	18.70	6883.3	-5.7	-1247.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz.
- قانون المالية 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة في حالة عجز مستمر منذ بداية الفترة حيث بلغ سنة 2014 ما قيمته 1257.3- واستمر في التزايد وبوتيرة سريعة الى ان بلغ 2553.2 سنة 2015 وفي 2016 ما قيمته 2556.4- ولكن الارتفاع كان بوتيرة اقل ويعود هذا العجز في رصيد الموازنة لأسباب عديدة أهمها انهيار أسعار البترول والمبالغة والارتفاع الكبيرين في حجم الإنفاق العمومي اما في سنة 2017 فبلغت قيمة العجز 1247.79- وهي قيمة توضح تراجع نسبة العجز وانخفاضها بشكل واضح وملحوظ منذ 2016

وحتى غاية 2017.وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى السياسة الانفاقية التقشفية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي تركت تأثيرا واضحا على رصيد الميزانية.

الشكل رقم(9) : يوضح تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2014-2017.

الوحدة : مليار دج.

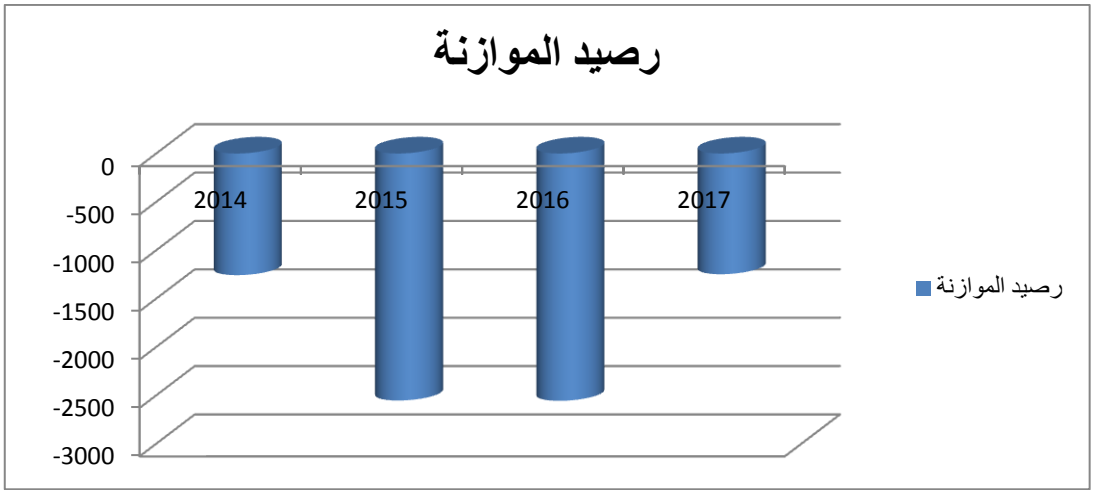

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- تقارير بنك الجزائر 2000-2016 www.bank-of-algrie.dz.
- قانون المالية 2017 .

المطلب الثالث : تطور مكونات الانفاق العام في الجزائر للفترة 2014 -2016 .

لقد عرفت كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة والسياسات التنموية التي اتبعتها خلال هذه الفترة والتي تطلبت انفاق مبالغ ضخمة وهو ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

الجدول رقم (9) تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال لفترة 2014-2016

الوحدة : مليار دج.

السنة	اجمالي الانفاق العام	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير لإجمالي النفقات %	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز لإجمالي النفقات %
2014	6995,7	4714,4	67،38	2941,7	32,62
2015	7656,3	4972,3	64،94	3885,8	35،06
2016	7303,8	4747,4	64،99	3176,8	35،01
2017	6883.3	4591.8	65.89	2291.37	34.10

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية 2000-2016.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نفقات التسيير بلغت سنة 2014 نسبة 67.38 من اجمالي الانفاق العام وتراجعت هذه النسبة سنة 2015 الى 64.94 اما سنة 2017 فقد بلغت النسبة ما قيمته 65.86 وهنا تحتل نفقات التسيير الصدارة في الانفاق خلال كامل السنوات السابقة .

الشكل رقم(10) تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2009-2013.

الوحدة : مليار دج.

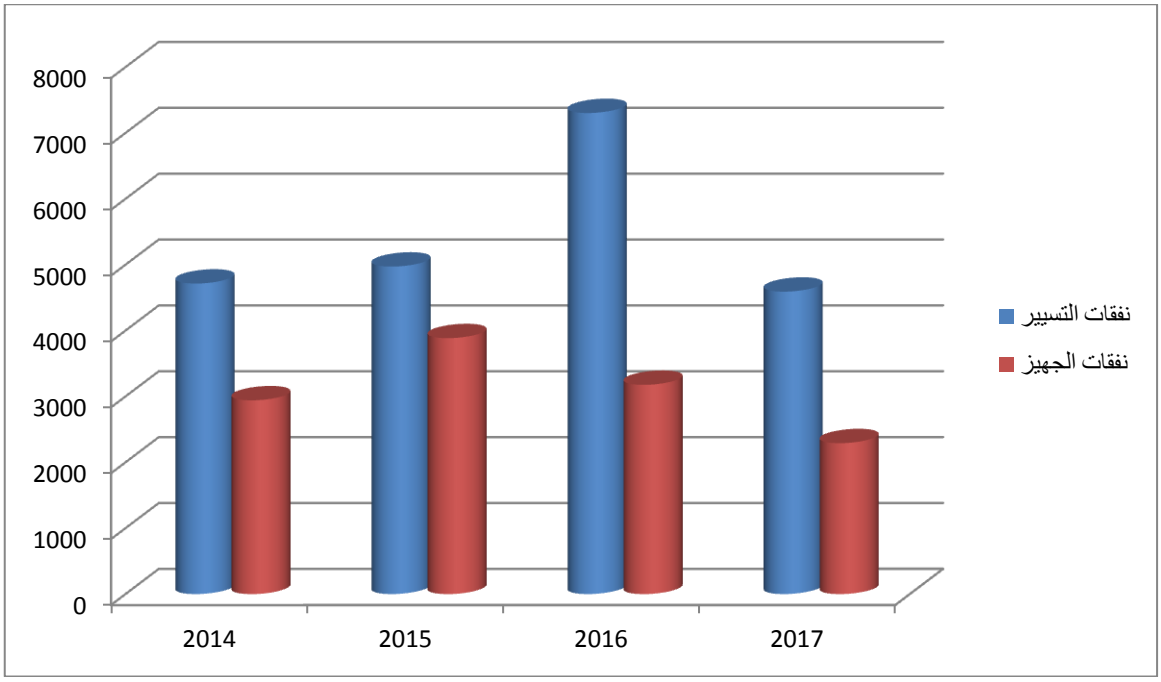

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية 2000-2016.

خلاصة

من خلال تحليلنا لتطور السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) نستخلص أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمر وكبير في حجم الإنفاق العام شجع على نموه الارتفاع المعتبر في أسعار البترول وبالتالي زيادة الإيرادات العامة ، وذالك خلال بداية الفترة ، اظافة الى السياسات التنموية والمشاريع الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر والتي تطلبت نفقات ضخمة من أجل تمويلها كما نلاحظ من خلال تحليلنا للإنفاق العام في الجزائر أن نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز كما نلاحظ خلال الفترة محل الدراسة أن الجزائر عرفت فائضا في موازنتها العامة منذ سنة 2000 الى غاية 2009 وتحول هذا الفائض الى عجز منذ سنة 2009 واستمر في التزايد حتى سنة 2016.

خاتمة عامــة

من خلال دراستنا لدور السياسة الانفاقية في علاج عجز الموازنة العامة تبين لنا بعد الدراسة والتحليل الأهمية البالغة التي يحتلها هذا الموضوع نظرا لأهمية الموازنة العامة في اقتصاد أي دولة والدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث تناولنا هذا الموضوع بشكل من التفصيل وتم التطرق لمختلف الجوانب النظرية له وذالك من خلال التطرق لمفهوم الموازنة وكذالك أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها فالموازنة العامة للدولة هي عبارة عن التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة حيث تعرض النشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه ، وتبحث عن وسائل تمويل هذا النشاط ، ولان النفقات العامة هي جزء أساسي من الموازنة العامة فان لتحكم فيها وحسن استخدامها يعتبر بمثابة الأداة التي تستخدمها الدولة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والوصول الى أعلى درجات التنمية الاقتصادية ومن خلال هذه الدراسة تم التركيز أكثر على جانب الإنفاق العام وذالك من خلال التطرق الى مختلف الجوانب النظرية له والتوسع أكثر في مفهوم السياسة الانفاقية وترشيد الإنفاق العام.

1- نتائج الدراسة:

- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها و تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.
- يعتبر ترشيد الإنفاق العام السبيل للخروج من حالة عجز الموازنة.
- السياسة الانفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و التي من أهمها تلبية احتياجات المجتمع و تحقيق التوازن و الاستقرار المالي و الاقتصادي .
- من الضروري ترشيد الإنفاق العام و ذلك من خلال مراعاة الأولويات في عملية الإنفاق و كذلك التخفيض من نفقات التسيير و استثمار هذه المبالغ في مشاريع مجدية و فعالة.

- ضرورة البحث عن موارد أخرى غير الإيرادات البترولية لتغطية حجم الإنفاق المتزايد و ذلك للحفاظ على توازن و استقرار الوضع المالي و الاقتصادي للتخلص من العجز.
- يمكن إرجاع عجز الموازنة العامة لعاملين أساسين الأول يتمثل في تزايد معدلات نمو النفقات العامة و العامل لثاني فيتمثل في تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة.
- تدل السياسة الانفاقية الناجحة على قدرة الدولة في التحكم في نفقاتها و استغلالها الأمثل لمواردها و مسؤوليتها اتجاه أفرادها و الابتعاد عن كل أشكال الإسراف و التبذير و الفساد.
- تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر بنمو النفقات العامة و ارتفاع معدلاتها و هذا راجع لنمو و دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي.
- تحقيق الموازنة العامة في الجزائر فائضا ابتداء من سنة 2000 و اتجاهه نحو العجز ابتداء من سنة 2009 و ذلك بسبب المبالغة في الإنفاق العام و الانخفاض في الإيرادات خاصة منها إيرادات الجباية البترولية .
- أثناء دراستنا للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 تعرفنا ان النفقات العامة في الموازنة العمومية للجزائر يتم تبويبها إلى قسمين :نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به، والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات .
- يرجع السبب الرئيسي في حدوث العجز في الموازنة العامة للجزائر في الافراط في حجم الانفاق العام وعدم العقلانية في توزيعه بالاظافة الى محدودية الايرادات نظرا لاعتمادها بشكل كبير على البترول والذي يتميز بالتذبذب المستمر في اسعاره وهو ما يؤثر سلبا على رصيد الموازنة.

- شهدت الفترة محل الدراسة 2000 – 2016 توسعا كبيرا في النفقات العامة نتيجة لمختلف السياسات و البرامج التنموية التي تبعتها الجزائر خلال هذه الفترة .
- تسيطر نفقات التسيير على الحجم الاكبر من الانفاق العام في الجزائر وهذا راجع لنمو الاجور وارتفاع معدلاتها .
- من بين اهم اسباب ارتفاع حجم الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 اتباع الدولة سياسات تنموية وبرامج تستدعي انفاق مبالغ ضخمة لتمويلها.
- عرف رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة محل الدراسة فائضا منذ سنة 2000 وحتى سنة 2009 ثم تحول الرصيد الى حالة العجز الذي كان يزداد حدة من سنة لاخرى.

2- نتائج اختبار الفرضيات.

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- تعتبر الموازنة العامة احد أهم الأدوات المالية التي تسعى من خلالها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتتكون هذه الموازنة من جانبين أساسيين هما : النفقات العامة والتي تعبر عن مبالغ مالية تقرها الدولة بغرض تلبية الاحتياجات العامة والجانب الأخر و هو الإيرادات العامة وتعبر هذه الأخيرة عن موارد الدولة ومصادرها في تمويل هذه النفقات.
- يساهم ترشيد الإنفاق العام بشكل كبير في علاج عجز الموازنة العامة ، وذالك أن احد أهم أسباب حدوث العجز هو تزايد حجم الإنفاق العام والمبالغة فيه بالتالي عجز الإيرادات على تغطية هذه النفقات لذلك فان أهم سبل العلاج الموازني هو العقلانية في الإنفاق وتخفيضه بما يتلاءم مع موارد الدولة ويحقق أقصى قدر ممكن من أهدافها .

- تعتبر السياسة الانفاقية أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، والوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي غير أنها في الجزائر لا تحقق الفعالية المطلوبة ويتضح ذالك من خلال تزايد حجم الإنفاق العام بوتيرة سريعة وعجز الإيرادات عن مواكبة هذا التزايد وارتفاع نسب العجز في الموازنة العامة من سنة لأخرى لذالك يمكن القول أن دور السياسة الانفاقية في الجزائر محدود، ويرجع ذالك لسوء تسيير هذه النفقات والمبالغة فيها وتوجيهها توجيها خاطئ ، ذالك أن معظمها يوجه كنفقات للتسيير وهو ما يجعل نفقات التجهيز عاجزة على تقديم قيمة مضافة في ظل محدودية الإيرادات العامة وارتكازها هي الأخرى على مورد معين وهو الإيرادات البترولية و يعتبر دور الموازنة العامة في الجزائر مقيد لأنه تتحكم فيها العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجعل منها عاجزة على تحقيق الأهداف المرجوة منها .

3- التوصيات:

- اعتماد سياسة انفاقية يكون هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المالي تكون معتمدة على اساس الاولويات في الإنفاق و تكون مسايرة للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة.
- إعطاء الأولوية لنفقات التجهيز من اجل تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد و التقليل من نفقات التسيير غير الضرورية و المبالغ فيها.
- البحث عن مصادر تمويل و إيرادات جديدة الى جانب إيرادات المحروقات من اجل تغطية و مسايرة حجم الإنفاق المتزايد.
- الابتعاد عن كل أشكال الإسراف و التبذير و التخلي عن النفقات غير الضرورية و المبالغ فيها و انتهاج سياسة انفاقية مبنية على العقلانية في الإنفاق و حسن استغلال الموارد.
- تفعيل أنظمة رقابية و مؤسسات من اجل مراقبة عملية الإنفاق العام و ضبطها.

4- آفاق الدراسة.

تناولنا في هذه الدراسة موضوع السياسة الانفاقية ودورها في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. بحيث حاولت الدراسة إظهار قدرة النفقات العامة على إحداث التغيير في رصيد الموازنة وتحقيق التوازن إذا ما تم التحكم فيها و استخدامها بعقلانية .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فإنه بحاجة إلى دراسات أخرى ومن بين الإشكاليات المقترحة للدراسة ما يلي:

- تأثير حجم الإنفاق الاستثماري على رصيد الموازنة العامة في الجزائر.
- مدى نجاح سياسة الانفاق المتبعة في حل الازمة الراهنة.